وزارة العدل

الكتاب السنوي الخامس

2014

مديرية الاتصال

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

فهرس المحتويات

التقرير السنوي لوزارة العدل لعام ٢٠١٤

كلمة معالي وزير العدل ٥

لجنة إعداد الكتاب السنوي ٦

لوحة الشرف ٧

فهرس الكتاب

نبذة عن الوزارة(الرؤية والرسالة, القيم الجوهرية, والأهداف المؤسسية) ٨

الهيكل التنظيمي ١١

خدمات الوزارة ١٢

رسومات ومؤشرات ١٤

تشريعات وقوانين وأنظمة ٢٤

اتفاقيات ومذكرات تفاهم ٢٥

انجازات الوزارة ٢٦

ابرز الاخبار الصحفية عن وزارة العدل ٥٣

نبذة عن اللجان الاجتماعية الثقافية الرياضية ٥٦

إصدارات ٥٨

العدل في صور ٥٩

كلمة معالي وزير العدل

يســـر وزارة العدل ان تقدم بين ايديكم الكتاب السنوي الخامس لعام ٢٠١٤ والذي يتضمن جملة من انجـــازات مديريات الـــوزارة التي قدمتها للمســـتفيدين من خدماتها فـــي مختلف مناطق المملكة، فمن اطار التطلعات الطموحة للحكومة وما تحظى به من دعم ورعاية ملكية سامية ، والتي ما كانت لتتحقق دون التوجيهات الملكية السديدة ، في كافة مجالات الحياة وتعزيز سيادة القانون .

فقد قدمت وزارة العدل في خلال الفترات الماضية دعما لوجستيا وفنيا وماليا للجهاز القضائي في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياســـية، والتي كانت حافزا للوزارة لممارسة دور اكثر فعالية في العديد من المجالات الاخرى ومنها حقوق الانسان وشؤون الاسرة والعدالة الجزائية ومكافحة الارهـــاب وتحديث مراجعة التشـــريعات والانظمة والقوانين ووضع اســـس مرجعية للتشريع والمساهمة في نزاهة ادارة القطاع العام من خلال دائرة اشهار الذمة المالية والمساهمة في دعم اجراءات الهيئة الاستثمارية ونشر الوعي والثقافة القانونية وتعزيز استقلالية النيابة العامة اضافة الى تعزيز استقلال القضاء.

وعليه، نأمل ان يعطي هذا الكتاب صـــورة واضحة عن الاعمال والجهود التي بذلتها وزارة العدل خلال عام ٢٠١٤، كما نتعهد بمزيد من الانجازات والاســـهامات لنبني معا مجتمعا موحدا في ظل القيادة الهاشـــمية الرشيدة ، ونسأل الله العلي القدير التوفيق لاداء المهام المنوطة بهذه الوزارة نحو المزيد من العطاء لما فيه مصلحة الوطن والمواطن .

الدكتور بسام التلهوني

وزير العـــدل

لجنة إعداد الكتاب السنوي الخامس
لعام 2014

وزير العدل	معالي الدكتور بسام التلهوني
الأمين العام	عطوفة القاضي احمد جمالية
مدير مكتب الوزير	الاستاذ عماد الشبلي
اختصاصي صحافة واعلام/ مديرية الاتصال	السيدة نهلة عويس
اختصاصي اتصال/ مديرية الاتصال	الانسة ندى دعباس

لوحة شرف وزراء العدل

وزارة العدل

نبذة

أنشـــأت وزارة العدل في ١٩٢١/٤/١١ تحت مسمى (مشـــاور العدلية) لتكون الذراع التنفيذي للجهاز القضائي الأردني، وتباشر منذ ذلك التاريخ دورها في العمل على الارتقاء بمســـتوى القضاء الأردني كماً ونوعاً، وتعزيز استقلاليته ونزاهته، ورفده بالمصادر التقنية الحديثة وتطوير أساليبه وإجراءاته، وفق أفضل الممارسات الدولية المتبعة.

الرؤية

"مؤسسة ميزة وكفؤة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون ومكملة للجهود الوطنية ومعززة لثقة المجتمع."

الرسالة

" المساهمة في تهيئة بيئة قضائية نزيهة وشفافة ورسم السياسات والأطر التشريعية العصرية للنهوض بعملية التقاضي والمســـاندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية حقوق المواطنين وصون حرياتهم وحمايتها وتيســـير ســـبل الوصول للعدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية،وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة.

القيم الجوهرية

- النزاهة والشفافية
- العدالة والمساواة
- الانتماء
- التميز والإبداع
- العمل بروح الفريق
- الجودة والتحسين المستمر
- التواصل والتنسيق والتعاون

الهدف الوطني

ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق العدالة والمساواة، وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية، وحماية الحقوق والحريات.

المحاور الاستراتيجية والاهداف الفرعية

- المحور الأول : المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال قضاء مستقل و فاعل .

١- تعزيز بيئة قضائية نزيهة و داعمة لاستقلال الجهاز القضائي .

٢- المساهمه في تعزيز قدرات القضاة واكسابهم المهارات الضرورية للوصول الى أحكام قضائية ذات جودة عالية .

٣- المساهمه في تطوير و تحديث نظم الرقابه و التفتيش القضائي .

٤- ادخال مفهوم النوع الاجتماعي في عملية التقاضي .

- المحور الثاني : المساهمة في تطوير منظومة التشريعات و القوانين في مؤسسات العدالة .

١- تحديث و تطوير التشريعات بما يتناسب مع التعديلات الدستورية .

٢- تأمين الاستقرار في التشريعات الاساسية , بتحصين القوانين و التشريعات من الثغرات القانونية.

٣- تنمية القدرات و الكفاءات في مجال الصياغه التشريعية .

- المحور الثالث : تعزيز المؤسسية وتجذير ثقافة التميز.

١. تعزيز دور القيادات العليا في رسم وبلورة السياسات والاستراتيجيات

٢. تفعيل دور وحدة التطوير المؤسسي لضمان حسن تنفيذ الخطط والبرامج

٣. تعزيز الادارتين المالية والإدارية ورفع قدرتهما لضمان تنفيذ خططهما وبرامجها.

٤. تعزيز ادارة المعرفة و ادامتها.

٥. تعزيز ادارة و تنمية الموارد البشرية .

- المحور الرابع : المساهمه في رفع كفاءة و فاعلية مؤسسات قطاع العدالة .

١- تحسين البنى التحتية لمرافق العدالة .

٢- التوسع في ادخال التقنية الحديثة للتفاعل مع مؤسسات قطاع العدالة للوصول الى المصادر المعلوماتية و الخدماتية بيسر و سهوله .

٣- المساهمه في ضمان تنفيذ سريع للقضايا المفصولة تحقيقاً للعدالة الناجزة .

٤- المساهمه في تخفيف اعباء المحاكم و تحسين الاداء لضمان تقصير امد التقاضي.

٥- المساهمة في تطوير نظام العدالة الجنائية وفق احدث المعايير و الممارسات الفضلى.

٦- المساهمه في تطوير و تحديث الخدمات المقدمة للجمهور في المحاكم .

٧- تطوير العلاقة بين مؤسسات العدالة وتنمية أسس التعاون مع المؤسسات الدولية.

- المحور الخامس: ضمان تيسير الوصول للعدالة والمساهمة في تعزيز ثقة المجتمع بالقضاء و تحسين ثقافته القانونية.

١- تحسين آليات المساعدة القانونية وتسهيل وصول المستفيدين للخدمات المجانية .

٢- تطوير البينية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام وإيجاد مبادئ وسياسات توجيهية ومواد إعلامية واضحة وسهلة .

٣- تعزيز مشاركة المواطنين في السياسات المتخذه في قطاع العدالة بما يضمن لهم الحق بالإطلاع و الوصل على المعلومات بسهولة ويسر.

٤- مأسسة علاقة التعاون مع نقابة المحامين .

٥- تعزيز التعاون مع كليات الحقوق.

٦- تعزيز التعاون و التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني.

٧- المساهمة في دمج الثقافة القانونية في الأنظمه التعليمية.

الهيكل التنظيمي لوزارة العدل

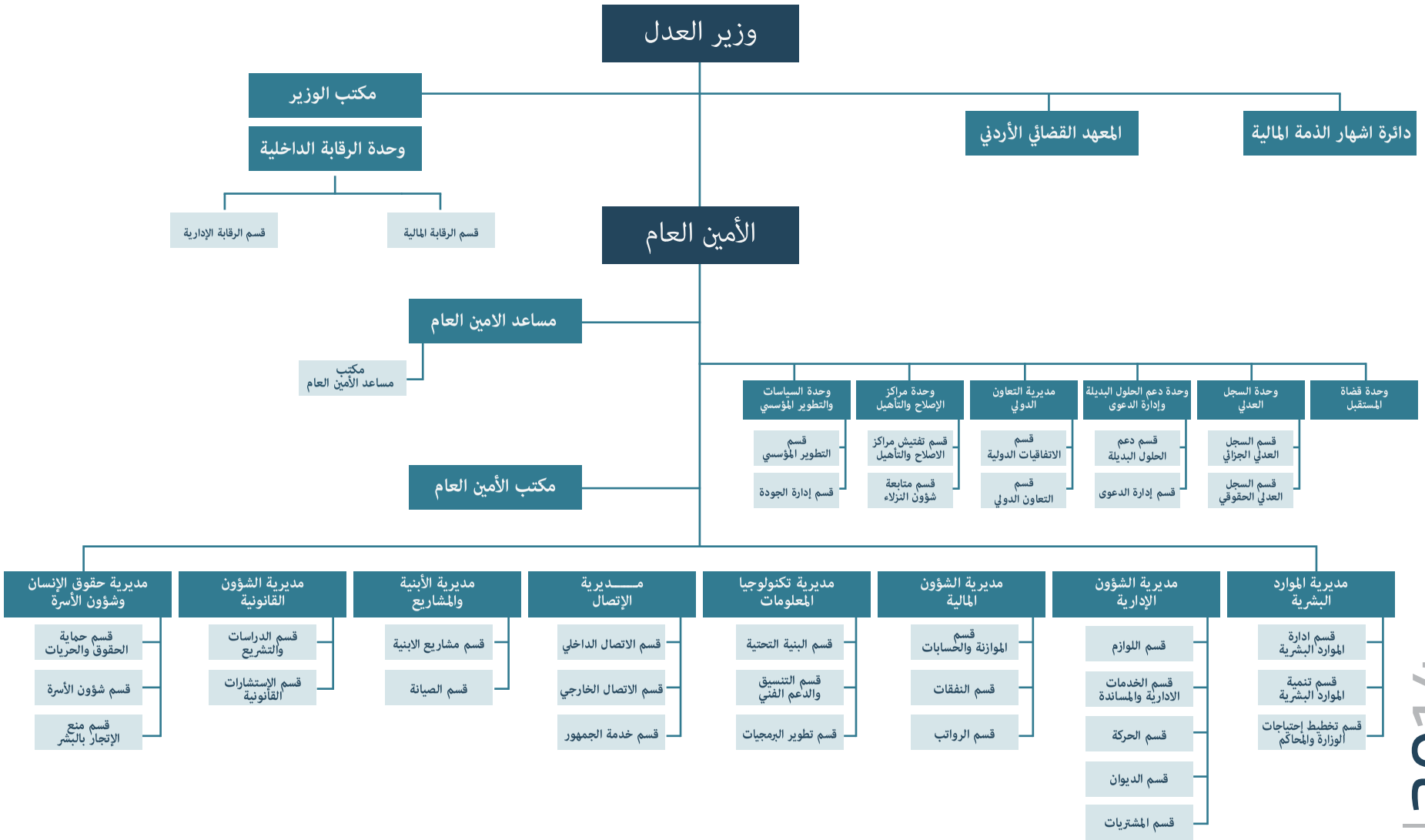

وزارة العدل

خدمات الوزارة

- طلبات الإذن بالتمييز نفعاً للقانون
- طلبات إعادة المحاكمة (الدعاوى الجزائية)
- طلبات العفو الخاص
- طلبات نقل السجناء المحكومين
- طلبات المساعدة القضائية:
  - التبليغات
  - الإنابات
- تصديق الوكالات والوثائق الرسمية
- الشكاوى

خدمات الوزارة الالكترونية

١- توفير خدمة البريد الالكتروني للسادة القضاة وموظفي المحاكم .

٢ - خدمة طلب اصدار شهادة عدم المحكومية من خلال الانترنت .

٣ - خدمة الاستعلام عن القضايا "خدمات الكترونية" للجمهور والمحامين من خلال الانترنت.

٤ - الربط الالكتروني مع دائرة الأحوال المدنية : لغايات الاستعلام عن بيانات المواطنين و المقيمين المسجلين لدى دائرة الاحوال المدنية لاستخدامها في خدمات تسجيل القضايا، كاتب العدل , و برنامج اصدار شهادة عدم المحكومية، ويتم تحديثها بشكل دوري .

٥ - الربط الالكتروني مع دائرة الأراضي والمساحة : ربط الكتروني مباشر لتوفير خدمة الاستعلام عن بيانات معاملات كاتب العدل والرجوع الى سندات التسجيل في دائرة الاراضي والمساحة , وتمكين دائرة الاراضي الحصول على بيانات معاملات كاتب العدل المتعلقة بالأراضي.

٦- الربط الالكتروني مع دائرة الجمارك الاردنية: ربط الكتروني مباشر تستطيع من خلاله متابعة القضايا الخاصة بالدائرة في المحاكم.

٧ - الربط الالكتروني مع وزارة المياه :. ربط الكتروني مباشر تستطيع من خلاله وزارة المياه وسلطة المياه من متابعة القضايا الخاصة بوزارة المياه في المحاكم.

٨ - الربط الالكتروني مع مديرية الأمن العام / ادارة المعلومات الجنائية : ربط الكتروني للحصول على بيانات اصحاب الأسبقيات لأغراض اصدار شهادة المحكومية.

٩ - خدمة ارسال الرسائل النصية القصيرة في ابلاغ طالبي شهادة عدم المحكومية بنتيجة طلباتهم , وبوابة الدفع الألكتروني لدفع رسوم اصدار شهادة عدم المحكومية , بالاضافة الى استخدامها من قبل وحدة قضاة المستقبل في التواصل مع طلاب قضاة المستقبل .

١٠ - ربط محكمة سلطة اقليم العقبة الاقتصادية مع شبكة المحاكم ونظام ميزان لغايات ادخال ومتابعة القضايا الخاصة بالمحكمة والمنظورة من قبل هيئة المحاكم التابعة لمحكمة بداية الجمارك في عمان.

١١ - انهاء اجراءات الربط الالكتروني مع دائرة الأحوال المدنية .

١٢ - ربط الكتروني وزارة الصناعة والتجارة بالاضافة الى السجل التجاري لدائرة مراقبة الشركات، مما يضمن صحة البيانات المدخلة على نظام ميزان لأطراف التقاضي.

١٣ - ربط كاتب العدل في غرفة تجارة عمان وغرفة تجارة والزرقاء مع شبكة الوزارة .

١٤ - الانضمام الى مشروع ESB - مشروع الربط البيني الحكومي- بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , والمتعلق بتبادل البيانات الكترونيا مع الدوائر الحكومية الاخرى.

١٥ - الإنتهاء من اجراءات الربط الشبكي مع دائرة الأمن العام تمهيدا لتعديل البرامج المحوسبة لتبادل المذكرات القضائية والبيانات المشتركة بين الأمن العام ووزارة العدل.

١٦ - الاستفادة من خدمات الكترونية تقدمها الدوائر الأخرى مثل خدمة E Banking التي يقدمها البنك المركزي .

١٧ - الانضمام لمبادرة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتفعيل خدمات الاستعلام الالكتروني عن الدعاوى على تطبيقات الهواتف النقالة .

وزارة العدل

رسومات بيانية ومؤشرات

المؤشرات المتعلقة بدائرة اشهار الخدمة المالية

عدد المكلفين عبر سنوات العمل من عام 2007 إلى 2013

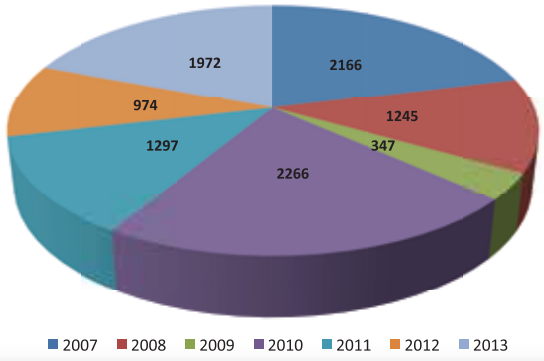

عدد المكلفين والمبلغين قضائياً من عام 2008 إلى 2013

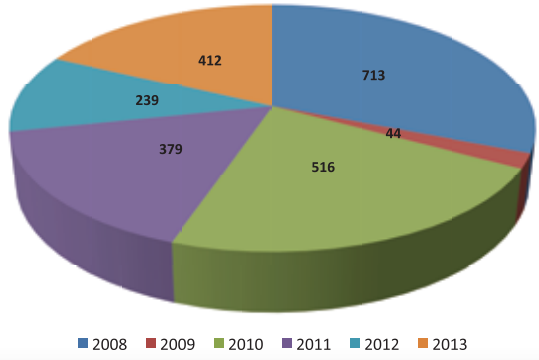

المكلفين بتقديم إشهار الخدمة والمحالين إلى المدعى العام من عام 2008 إلى 2013

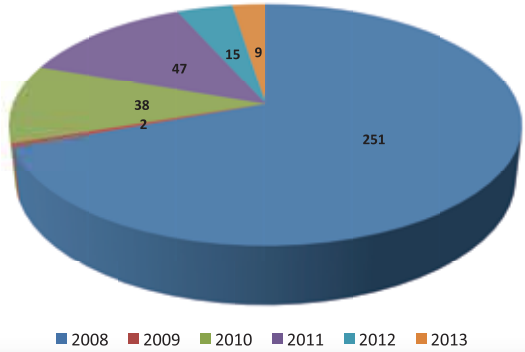

المؤشرات المتعلقة بمديرية انظمة المعلومات:

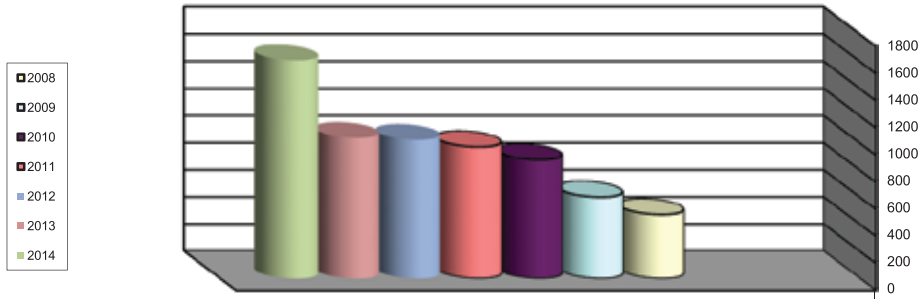

خدمة البريد الالكتروني (Outlook)

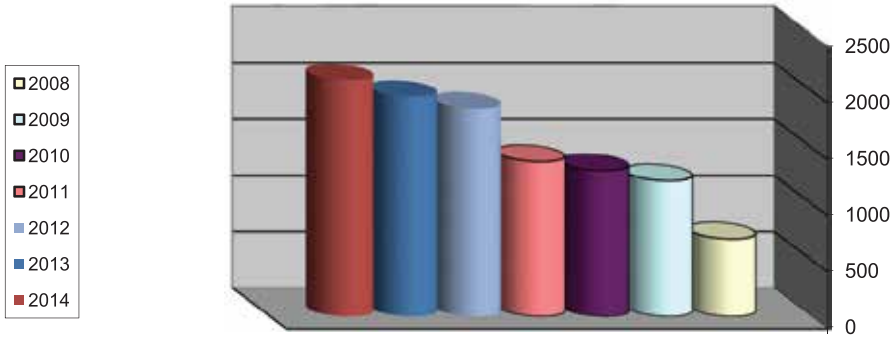

حسابات المستخدمين الالكترونية

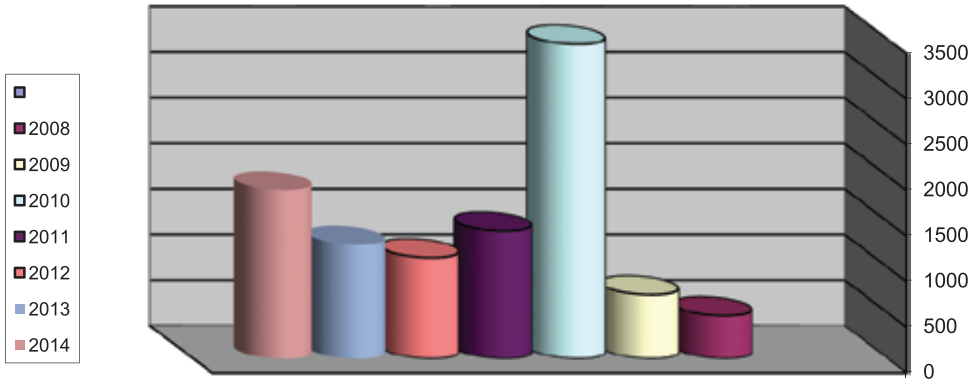

طلبات الصيانة الخارجية

الخدمات الالكترونية

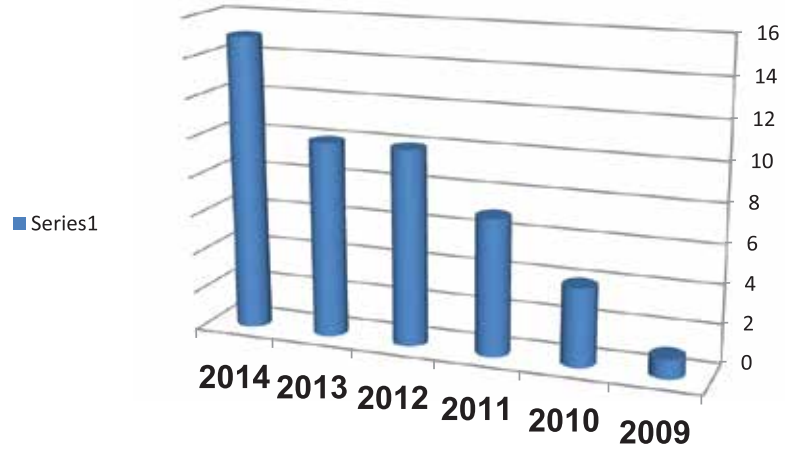

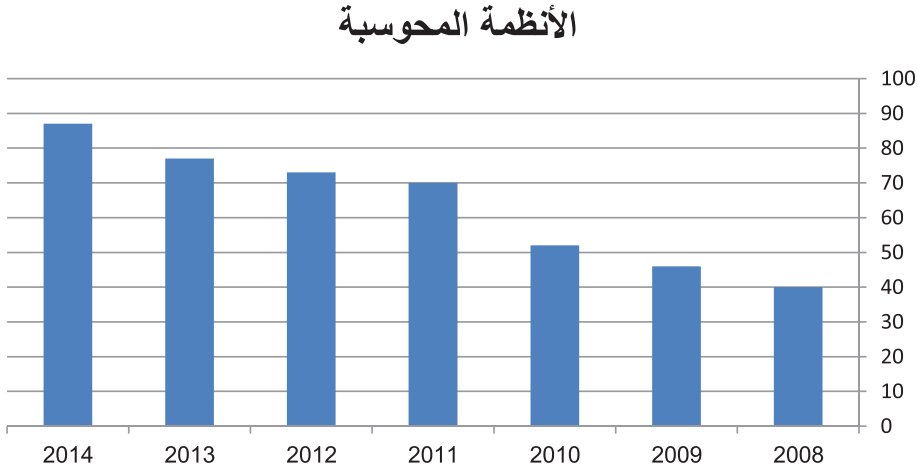

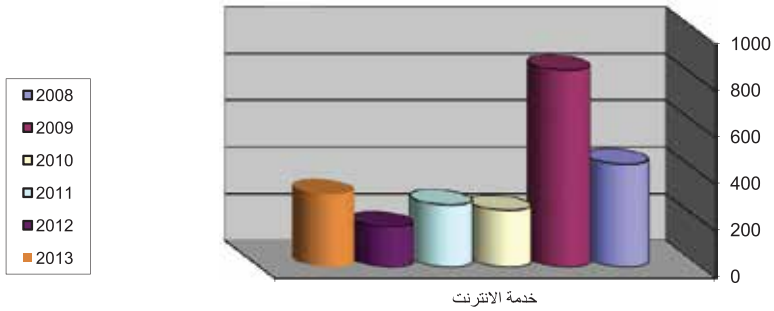

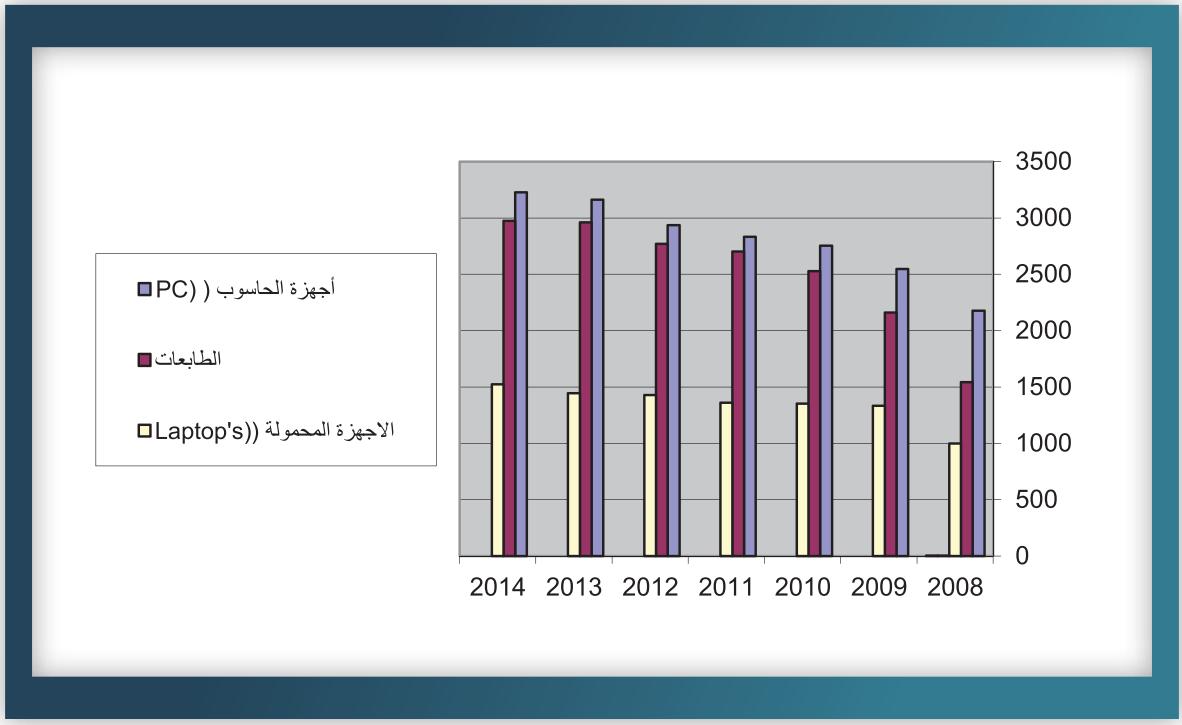
أجهزة الحاسوب (PC)
الطابعات
الاجهزة المحمولة ((Laptop's
3500
3000
2500
2000
1500
1000
500
0
2014
2013
2012
2011
2010
2009
2008

المؤشرات المتعلقة بمديرية تنمية الموارد البشرية

في ما يلي رسم بياني بأعداد الموظفين الجدد:

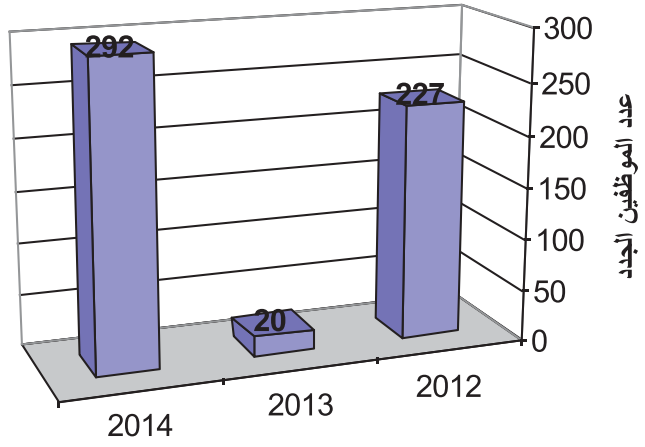

	2014	2013	2012
عدد الموظفين الجدد	292	20	227

جدول خاص بأعداد الدورات المنفذة

الشهر	جملة عدد المتدربين	عدد الدورات المنفذة	جملة متدرب/يوم	جملة ساعات التدريب	ملاحظات
كانون الثاني	65	2	81	25	
شباط	153	11	284	218	
أذار	143	10	326	747	
نيسان	281	20	418	1391	
أيار	110	10	293	804	
حزيران	172	12	357	557	
تموز	5	3	67	2781	
اب	227	22	765	4574	
أيلول	97	23	410	4400	
تشرين الاول	176	14	547	4516	
تشرين ثاني	324	22	1313	5556	
كانون الاول					
الاجمالي	1753	149	4861	25569	

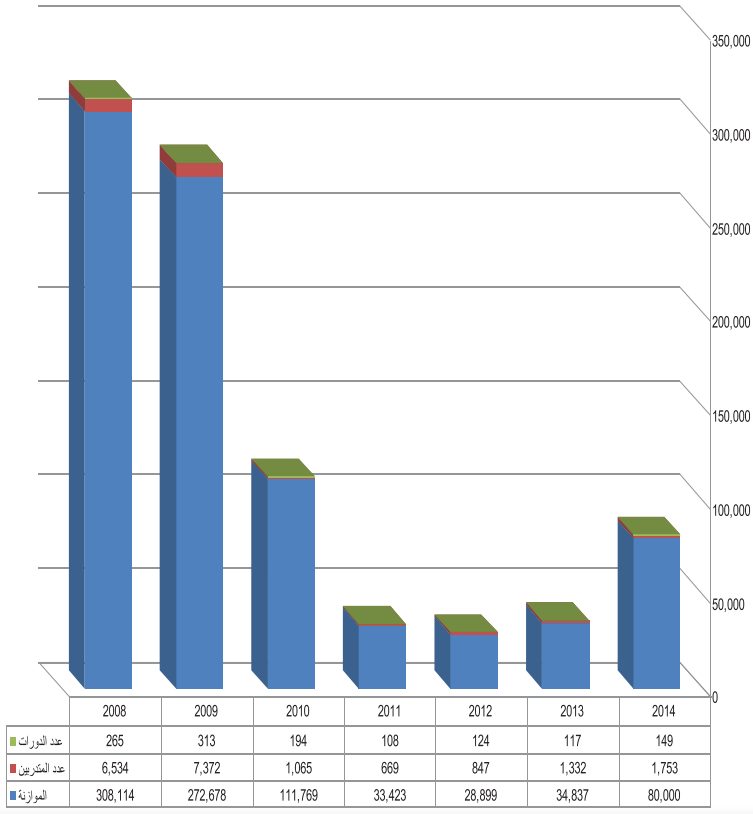

المؤشرات المالية المتعلقة بمديرية الشؤون المالية:

الجدول يبين عدد المعاملات تقريبيا خلال عام ٢٠١٤

نوع النفقات	عدد المعاملات	المبلغ
النفقات	١٥٠٠٠	٥٠,٦٨٨,٣١٩
فوائد التنفيذ	١٣٠٠	٦١٦,٥٧٢ مقدر
الامانات	١٥٠٠	
صندوق الادخار	٢٥٠٠	
صندوق التكافل الاجتماعي	٥٢٨	
المراكز الحدودية	٣٥٥٦- لغاية تاريخه	٣,٤٨٢,٢٧٥
حسابات الامانات الجرمية		دولار ٥٠١,٤٣٦
		يورو ٥٠,٠٠٠
المجموع	**٢٤٣٨٤**	

نسبة الانفاق لعام 2014 هي لنهاية شهر تشرين الثاني 2014 ويتوقع ان تصل الى 95% نهاية العام :

المخصصات والنفقات

السنه	المخصصات السنويه	الانفاق الفعلي	نسبة الانفاق
2009	53,218,550	54,116,298	101.69%
2010	46,367,000	46,114,757	99.46%
2011	52,241,400	52,034,794	99.60%
2012	50,549,110	50,138,430	99.19%
2013	54,860,000	52,526,695	95.75%
2014	57,290,000	50,688,319	88.48%

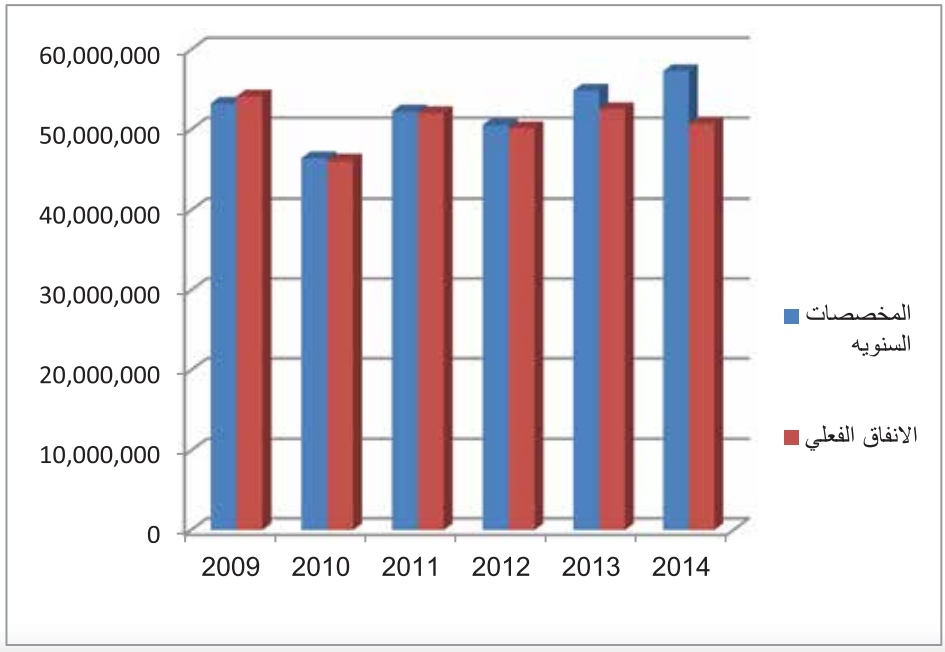

سنة الاساس 2009
ان هذه الايرادات لعام 2014 هي لغاية تشرين الثاني 2014

الايـــــــــــردات

السنه	الايراد الفعلي	نسبة الزيادة
2009	43,720,050	0.000%
2010	42,617,757	28.293%
2011	42,305,152	27.352%
2012	43,505,492	30.965%
2013	43,462,290	30.835%
2014	45,696,370	37.560%

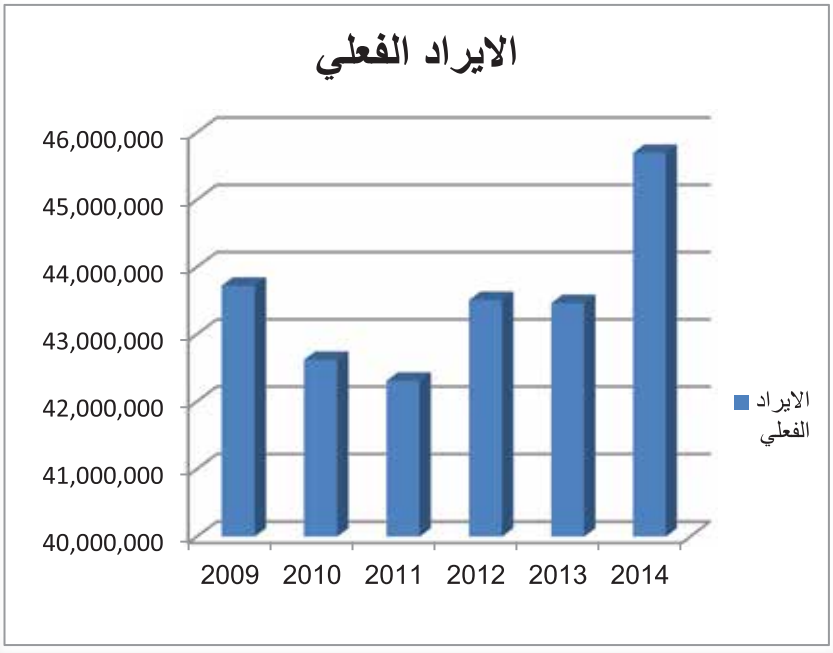

الانظمة والقوانين التي ساهمت الوزارة باعدادها او المشاركة فيها لعام 2014
(مديرية الشؤون القانونية)
قسم التشريع

١. قانون منع الارهاب

٢. قانون العقوبات.

٣. مشروع قانون المعدل لقانون التقاعد العسكري.

٤. مشروع قانون استقلال القضاء.

٥. قانون مجلس الطوائف الدينية غير المسلمة.

٦. مشروع قانون نقابة المحامين.

٧. مسودة مشروع القضاء الاداري.

٨. مشروع نظام المعهد القضائي.

٩. قانون منع الكسب غير المشروع.

١٠. مشروع قانون الجيش الشعبي.

١١. مشروع قانون معدل لقانون الجامعات.

١٢. مشروع قانون تشكيل المحاكم الشرعية والنيابة العامة الشرعية.

١٣. مسودة مشروع القانون المعدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب.

١٤. مشروع قانون النيابة العامة.

١٥. مشروع قانون ممثلي الطوائف الدينية غير المسلمة.

١٦. مشروع النظام المعدل لنظام تشكيل محاكم الصلح والبداية وتحديد الصلاحية لمحاكم الصلح والبداية والإستئناف رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥

١٧. مشروع نظام المعدل لنظام سجل التجارة.

١٨. مشروع نظام المعدل لنظام غرف التجارة.

١٩. نظام صلاحيات مجلس الوزراء

٢٠. نظام وظائف مجلس الوزراء.

٢١. مسودة مشروع نظام كاتب العدل.

٢٢. نظام البعثات العلمية في وزارة العدل.

٢٣. نظام اشهار الذمة المالية لسنة ٢٠١٤.

٢٤. تعليمات صرف النفقات القضائية لعام ٢٠١٤

• اعداد الصيغة القانونية لمجموعة من العقود التي قامت الوزارة بابرامها مع جهات اخرى مثل :-

١. مذكرة تفاهم بين وزارة العدل و دائرة مراقبة الشركات.
٢. مذكرة تفاهم بين وزارة العدل و مديرية الامن العام.
٣. مذكرة تفاهم بين وزارة العدل و غرفة تجارة عمان.
٤. اتفاقية تقديم خدمات قانونية مع مكتب معالي الدكتور ايمن عودة.
٥. مذكرة تفاهم بين وزارة العدل و شركة قسطاس.
٦. مذكرة تفاهم بين وزارة العدل و الشركة الاردنية لضمان القروض.
٧. مذكرة تفاهم بين وزارة العدل و المنظمة العربية الاوروبية للبيئة.
٨. اعداد مذكرات التفاهم مع نقابة المحامين بخصوص طلبات المساعدة القانونية.
٩. اعداد مذكرات التفاهم مع دائرة الاراضي والمساحة.
١٠. ابداء الرأي حول مذكرة التفاهم مع المراكز القانونية كمذكرة التفاهم المبرمة مع مركز العدل القانوني (المساعدة القانونية)

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي ساهمت الوزارة باعدادها او المشاركة فيها لعام 2014
(مديرية التعاون الدولي)

١. توقيع اتفاقية توأمة بين محكمة التمييز الأردنية ومحكمة التمييز القطرية في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٧.
٢. توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة العدل في دولة ليبيا في مجال نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، في عمّان بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٠.
٣. الانتهاء من إنجاز دراسة مشروع اتفاقية للتعاون في المجالين القانوني والقضائي مع دولة قطر.
٤. الانتهاء من إنجاز مشروع اتفاقية للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الحقوقية والجزائية بين الأردن وفلسطين.
٥. تم انجاز مسودة مشروع بروتوكول للتعاون بين وزارتي العدل الرومانية والأردنية.
٦. تم إنجاز مسودة مشروع لاسترداد الموجودات مع الحكومة البريطانية.
٧. تم إعداد مشروع مذكرتي تفاهم مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأولى في مجال التعاون القانوني والقضائي، والثانية في مجال التعاون بين المعاهد القضائية في المجال العلمي القانوني والقضائي وإعداد وتأهيل القضاة، وذلك في إطار اللجنة المشتركة بين مجلس التعاون الخليجي والأردن ٢٠١٤.
٨. تم انجاز مشروع اتفاقية توأمة بين محكمة التمييز في المملكة الأردنية الهاشمية و محكمة النقض في المملكة المغربية في ٢٠١٤/١١/٢٦.
٩. المشاركة بدراسة واستكمال الإجراءات الوطنية على الاتفاقيات العربية المعقودة في إطار جامعة الدول العربية عام ٢٠١٢، حيث أصبحت جميعها نافذة خلال عام ٢٠١٤، وهي:

- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة ٢٠١١. قانون المصادقة رقم (٢١) ٢٠١٢.
- الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات ٢٠١١. قانون المصادقة رقم (١٩) ٢٠١٢.
- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠١١. قانون المصادقة رقم (٢٠) ٢٠١٢.
- الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية ٢٠١١. قانون المصادقة رقم (١٧) ٢٠١٢.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ٢٠١١.قانون المصادقة رقم (١٨) ٢٠١٢ .

وزارة العدل

انجازات وزارة العدل

انجازات وزارة العدل

واصلت وزارة العدل خلال العام ٢٠١٢ ترجمة رؤيتها كوزارة مبادرة وفاعلة في تعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون, لتحقيق العدالة الناجزة وحماية الحقوق والحريات من خلال تنفيذ المشاريع الواردة في إستراتيجية تطوير القضاء, وصولا لتحقيق أهدافها المؤسسية في الارتقاء بمستوى أداء وخدمات الجهاز القضائي والقانوني والإداري, للقيام بمهامها بكفاءة وفاعلية, وتعزيز التعاون القضائي والقانوني, وبناء العلاقات والتنسيق مع الجهات المحلية والدولية في المجالات ذات العلاقة والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز التنافسية الاقتصادية, والمساهمة في وضع السياسات والأطر التشريعية المواكبة للتطورات والمستجدات المحلية والدولية, ونشر الثقافة القانونية بين مختلف شرائح المجتمع وتوعية الأفراد بحقوقهم.

في مجال دائرة إشهار الذمة المالية:

تعد دائرة إشهار الذمة المالية من الدوائر المعنية بمكافحة الفساد , ويمثل قانونها وسيلة من وسائل الحماية لكل من يشغل منصباً عاماً رفيع المستوى , وحماية للحكومة في ذات الوقت , لأنه يقدم آلية لتحديد التنازع أو التعارض الحالي أو المحتمل بين المسؤوليات العامة لشاغل المنصب وبين مصالحه أو نشاطاته الخاصة الأمر الذي يمكن شاغل المنصب وكذلك الحكومة , من اتخاذ سبل الحماية المناسبة في مواجهة هذا التنازع .

- أولاً :-

إحصائية دائرة إشهار الذمة المالية	عدد المكلفين	عدد المبلغين قضائياً	عدد المحالين الى المدعي العام
٢٠٠٧	٢١٦٦		
٢٠٠٨	١٢٤٥	٧١٣	٢٥١
٢٠٠٩	٣٤٧	٤٤	٢
٢٠١٠	٢٢٦٦	٥١٦	٣٨
٢٠١١	١٢٩٧	٣٧٩	٤٧
٢٠١٢	٩٧٤	٢٣٩	١٥
٢٠١٣	١٩٧٢	٤١٢	٩
٢٠١٤	١٣٠٨	٣٨٠	٨٦
المجموع العام خلال ثمان سنوات ١١٥٧٥			

- ثانياً :-

في إطار التطوير والتحديث الذي تنتهجه الحكومة على التشريعات النافذة فقد صدر قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن القانون الجديد توسيعاً لدائرة المكلفين بإشهار الذمة المالية , وتعديلاً على بعض القواعد الواردة في قانون اشهار الذمة المالية رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٦ من حيث المدد والجزاءات المترتبة على مخالفة أحكام القانون المذكور , مع المحافظة على تسمية دائرة إشهار الذمة المالية وصلاحياتها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي .

كما قامت دائرة اشهار الذمة المالية بإعداد مشروع نظام تنظيم عمل دائرة اشهار الذمة المالية ورفعته الى معالي وزير العدل لعرضه على مجلس الوزراء الموقر للنظر في إصداره تنفيذاً لنص المادة (٢١) من قانون الكسب غير المشروع رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤ .

في مجال المعهد القضائي الأردني

يسعى المعهد القضائي الأردني ومنذ إنشاءه في عام ١٩٨٨ إلى تحقيق أهدافه بإعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية ورفع كفاءة القضاة والإداريين من خلال برنامجي دبلوم المعهد القضائي(التدريب الإعدادي) و التدريب المستمر والتخصصي كذلك تشجيع التعاون مع الهيئات العربية والأجنبية في مجالات العمل القضائي وتبادل الخبرات والتعاون مع المعاهد المماثلة في الدول العربية والأجنبية واستمرارا للتطوير ومواكبة المستجدات تم صدور نظام معدل لنظام المعهد القضائي الأردني رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ والذي يقرا مع النظام الأصلي رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ نظاما واحدا كما تم إقرار التعليمات التي صدرت استنادا لأحكام هذا النظام. وترسيخا لأهمية التميز في العمل اعتمد المعهد لهذا العام رؤية ورسالة تتمثل في:

الرؤية: تدريب قضائي وإداري يساهم في تعزيز سيادة القانون.

الرسالة: إعداد الكوادر القضائية والإدارية وتوفير التدريب القضائي والإداري محليا وإقليميا ودوليا وتشجيع التعاون وتبادل الخبرات.

أولاً : برنامج دبلوم المعهد القضائي (التدريب الإعدادي)

برنامج دبلوم المعهد القضائي برنامج تأهيلي غير أكاديمي لحاملي درجة البكالوريوس في القانون على الأقل ويمنح من يجتاز هذا البرنامج شهادة دبلوم المعهد القضائي التي تؤهله لتولي الوظائف القضائية ومدته ثلاث سنوات دراسية.

وقد تم قبول (٧٣)من الموظفين ضمن برنامج الدبلوم منهم (٣٧) ذكرا و(٣٦) من الإناث منهم (٦٨)من برنامج قضاة المستقبل ممن انهوا دراستهم الجامعية و(٥) من موظفي وزارة العدل ممن اجتازوا مسابقة القبول وذلك ضمن الفوج الثامن عشر كما تم اعتماد خطة دراسية جديدة لبرنامج الدبلوم تشتمل على تدريب نظري وتطبيقات عملية وزيارات ميدانية لجهات لها صلة بالعمل القضائي بالإضافة إلى تدريب عملي لمدة عام لدى المحاكم والنيابة العامة كما يحرص المعهد على تطوير مهارات الطلبة اللغوية من خلال دورات في اللغتين الانجليزية والفرنسية.

ثانيا: برنامج التدريب المستمر والتخصصي

يعتبر هذا البرنامج من البرامج الرئيسة التي ينهض بها المعهد للسادة القضاة والمدعين العامين كذلك الموظفين الإداريين بهدف مواكبة المستجدات القضائية والقانونية والتشريعية وتهيئة القضاة لممارسة مهام جديدة (التحول الوظيفي) كذلك إعداد مدربين.والمعهد القضائي يعد خطة تدريبية سنوية بناء" على استبانه تحديد الاحتياجات التدريبية التي يتم توزيعها على السادة القضاة بالتنسيق مع المجلس القضائي إضافة إلى عمليات التقييم للدورات كما تراعي الخطة المستجدات التشريعية والقضائية والقانونية.

وفي هذا الإطار عقد المعهد القضائي الأردني ١٤٥ دورة تدريبية لمختلف الفئات المشاركة تناولت شتى المواضيع التدريبية التي تهم السادة القضاة والموظفين الإداريين والقانونيين وبواقع ٦٣ دورة تدريبية في المواضيع القضائية والقانونية للقضاة والمدعين العامين و٨٢ دورة تدريبية للموظفين الإداريين.

٢. ١ الدورات التدريبية التي عقدها المعهد خلال العام ٢٠١٤ ضمن برنامج التدريب المستمر والتخصصي

الدورات التدريبية التي عقدها المعهد حسب الفئة المشاركة	عدد الدورات
الدورات المتخصصة التي عقدت للسادة القضاة والمدعين العامين	46
الدورات التي عقدت لجهات حكومية وخاصة كوادر الأمن العام /المدعين العامين من ضريبة الدخل/ موظفي مجلس الأعيان/موظفي شركة ارامكس .	7
الدورات التدريبية التي عقدت لأشقاء عرب ضمن التعاون المشترك	14
الدورات التدريبية لموظفي وزارة العدل	78

*علما بأنه تم عقد دورات تدريبية في بعض المواضيع الخاصة بالسادة القضاة وموظفي وزارة العدل لأكثر من مرة وفي أقاليم الوسط والشمال والجنوب.

٢. ٢ المشاركون في دورات التدريب المستمر والتخصصي من السادة القضاة ومن الموظفين الاداريين في وزارة العدل

المشاركون	العدد	إناث	ذكور
السادة القضاة و المدعين العامين	529	176	353
موظفو وزارة العدل	1463	618	845

٢ . ٣ المشاركون من السادة القضاة والمدعين العامين من الأمن العام والقضاء العسكري وعدد الدورات التدريبية

الجهة المشاركة	عدد الدورات	عدد المشاركون
القضاء العسكري	3	24
كوادر الأمن العام	4	71

ثالثا: التعاون المحلي والعربي والدولي

يرتبط المعهد مـــع نظراءه من المعاهد القضائية في الدول العربية الشـــقيقة والأجنبية الصديقة باتفاقيات علمية هامة ســـاهمت في بناء جسور التعاون القضائي والتدريبي مع هذه الدول مما جعله صرحا علميا متميزا وبيتا للخبرة التدريبية واستمرارا لهذا التعاون تم هذا العام:

توقيع اتفاقية التفاهم بين المعاهد القضائية العربية لكل من الأردن وفلســـطين والعراق والجزائر ولبنان وليبيا والمغرب ومعهد راؤول ولنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني / السويد . للأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦.

الدورات التي عقدت للسادة القضاة من الدول العربية الشقيقة وعدد المشاركين	عدد الدورات	المشاركون
السادة القضاة و المدعين العامين من دولة فلسطين	6	58
السادة القضاة من سلطنة عمان	5	82
السادة القضاة من دولة الكويت*	3	6
السادة القضاة من دولة البحرين *		9
المجموع الكلي	14	155

• شارك السادة القضاة من كل من دولتي البحرين والكويت ضمن دورات القضاء العسكري الأردني.

٣. ٢ النـــدوات وورش العمل التي عقدت في إطار التعـــاون المحلي والعربي والدولي ضمن إطار التعاون المحلي والعربي والدولي نظم المعهد وشارك في العديد من الندوات وورش العمل والتي جاءت على النحو التالي:

• الاجتماع القضائي الإقليمي بين معهد راؤول ولنبرغ لحقوق الإنســـان والقانون الإنساني/ السويد والمعاهد القضائية العربيـــة في كل من الأردن وفلســـطين والعراق والجزائر ولبنان وليبيا والمغرب وتونـــس بعنوان "دعم المحاكم العربية في تطبيق معايير حقوق الإنسان".

• ندوة حول العدالة الجنائية للأحداث بالتعاون مع المدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا والسفارة الفرنسية في عمان.

• دورة تدريبية للمساعدين القضائيين مع الشبكة القانونية ونقابة المحامين الأمريكية.

بعنوان (إدارة المحاكمات الخاصة بقضايا العنف الأسري وفق معايير المحاكمات العادلة).

٣. ٣ الوفـــود الزائـــرة للمعهد للاطلاع على تجربتـــه في مجال التدريب والتأهيـــل القضائي بهدف الاطلاع على تجربة المعهد في مجال التدريب والتأهيل القضائي زار المعهد كل من الوفود التالية:

• معالي وزير العدل العماني الشيخ عبد الملك بن عبدالله الخليلي والوفد المرافق له.

• رئيس المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى الفلســـطيني القاضي علي مهنا وضم الوفد الفلسطيني نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي ســـامي صرصور، ونائب رئيس المحكمة العليـــا القاضي محمود أبو حماد، ورئيس دائرة التفتيش والمكتب الفني عضو المحكمة العليا القاضي سامح دويكات.

• مســـاعد مدير عام الإدارة العامة للتفتيش المركزي من ديوان المحاكمات العسكرية السعودي، اللواء عوض بن محمد القحطاني وأعضاء الوفد المرافق.

• وفد قضائي كويتي برئاسة وكيل محكمة التمييز المستشار صالح المريشد.

• مدير المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني IRZ.

في مجال وحدة الرقابة الداخلية

١- تغطية كافة محاكم المملكة بموظفي الرقابة الداخلية .
٢- تفعيل الرقابة الإدارية من خلال رفد وحدة الرقابة بموظفين ذوو كفاءة .
٣- انجاز برنامج حوسبة دوائر التنفيذ وأقلام الإيجارات في المحاكم بالتنسيق المباشر مع مديرية تكنولوجيا المعلومات .
٤- القيام بزيارات ميدانية لكافة محاكم المملكة والوقوف على احتياجات ومشاكل هذه المحاكم والعمل على حلها بالتنسيق مع المديريات المختصة .
٥- تدريب كافة المحاسبين في المحاكم على الأعمال المحاسبية بالتنسيق مع المعهد القضائي .
٦- إنهاء عدد كبير من استيضاحات ديوان المحاسبة ووزارة المالية
٧- الرد على كافة الاستفسارات الواردة من المحاكم وتقديم الحلول المناسبة بما يتفق والتشريعات المعمول بها .

في مجال وحدة قضاة المستقبل

١. تنفيذ دورة اللغة الانجليزية: عقد دورة لغة انجليزية لطلبة المسار الثالث دفعة (٢٠١٠) خلال الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ في الجامعة الأردنية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني.
٢. عقد دورة " مهارات استخدام الحاسوب " لطلبة من المسار الثالث دفعة (٢٠١٠) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ .
٣. عمل زيارات ميدانية للخريجين من المسارالثالث دفعة (٢٠٠٩) والبالغ عددهم (٥٨) طالب وطالبة بالتنسيق مع جمعية المحامين الأمريكيين:

الرقم	الزيارة / الدورة	التاريخ
١.	زيارة دار الوفاق الأسري للنساء المعنفات	٢٠١٤/١/١٥
٢.	زيارة دار أحداث عمان	٢٠١٤/١/٢٩

٤. الخريجين :
١- حصول طالب من المسار الثالث دفعة (٢٠٠٩) على الشهادة الأولي (البكالوريوس) في القانون من كلية الحقوق في الجامعة الأردنية في نهاية شهر كانون ثاني من العام ٢٠١٤ .
٢- حصول (٣) طلبة من المسار الثالث دفعة (٢٠١٠) على الشهادة الأولي (البكالوريوس) في القانون من كلية الحقوق في الجامعة الأردنية في نهاية شهر كانون ثاني من العام ٢٠١٤ .
٣- حصول (١٣) طالبة وطالبة من المسار الثالث دفعة (٢٠١٠) على الشهادة الأولى (البكالوريوس) في القانون من كلية الحقوق في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في نهاية شهر حزيران من العام ٢٠١٤ .
٤- وقد تم تعيين (٧٥) طالب وطالبة بوظيفة مساعد قضائي في مختلف المحاكم في المملكة والوزارة.
حصول طالبان من المسار الثالث دفعة (٢٠١٠) على الشهادة الأولى (البكالوريوس) في القانون من كلية الحقوق في جامعة اليرموك في نهاية شهر آب من العام ٢٠١٤ وقد قاموا بوضع أنفسهم تحت تصرف الوزارة لغايات التعيين في مختلف المحاكم في المملكة والوزارة

في مجال وحدة السجل العدلي

بناءً على الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل قامت وحدة السجل العدلي بالعمل على بناء نظام جديد محوسب يقوم بتقديم معلومات عن السوابق الجرمية والسيرة العدلية للافراد بما يخدم منح شهاده عدم المحكوميه وبيان حالات التكرار ولاعداد تقارير احصائيه عن اعداد الجرائم ونوعها في الاردن وفيما يلي استعراض لابرز انجازات الوحدة :

١ . تم بناء نظام حديث يحتوي على نظام التشغيل Windows٧ و برمجيات حديثة تتوافق مع نظام التشغيل الجديد ولغة برمجة حديثة (ASP.NET)تتوافق مع الية العمل الجديدة و قاعدة بيانات جديدة خاصة بنظام السجل العدلي .

٢. تم ترحيل القضايا الجزائية المفصولة من عام ٢٠١١ الى نهاية حزيران ٢٠١٤ والمتعلقة بالاطراف الاردنيين ذوي الارقام الوطنية الصحيحة وبيانات الاحوال المدنية كاملة الى قاعدة بيانات النظام .

٣. تم رصد الاخطاء في الادخالات على نظام ميزان وطلب كشوفات تفصيلية بالاخطاء من قبل مديرية تكنولوجيا المعلومات .

٤. تم ارسال كشوفات الاخطاء الى المحاكم ليتم تصحيحها مرفقا معها شرح تفصيلي عن طبيعة الاخطاء والية تصحيحها وذلك كله بالتعاون مع موظفي الجودة وموظفي المحاكم .

٥. تم الوقوف على المشاكل التي واجهت الوحدة من حيث بناء النظام او تصحيح الاخطاء او نقص الموظفين وتم طرح الاراء والمقترحات وصولا للحلول والتي من خلالها تم تجاوز هذه المشاكل .

٦. تم عقد عدة اجتماعات مع مديرية الامن العام لتزويد الوحدة بقاعدة البيانات الخاصة بهم حيث تم الحصول عليها وفحصها واضافتها الى نظام السجل العدلي .

٧. تم مخاطبة عدد من الجهات الرسمية وغير الرسمية من اجل تزويدنا بما توفر لديها من عناوين تفصيلية للمواطنين الاردنيين .

٨. تم عقد ورش عمل تتعلق بموضوع نظام السجل العدلي لاقاليم الوسط والشمال والجنوب وذلك من اجل شرح الية عمل وحدة السجل العدلي وعرض شكل النظام الجديد وتدريب موظفي الجودة لدى محاكم المملكة كافة .

في مجال مديرية التعاون الدولي:

١. أنيط بمديرية التعاون الدولي إعداد اجتماع تنسيقي للتباحث حول المقاتلين الأجانب ولدراسة اثر التعديلات التشريعية التي أدخلت على قانون منع الإرهاب في التعامل مع مسألة المقاتلين الأجانب في ضوء أحكام المادة (٣/ج)، وجعلت منها في حكم الأعمال الإرهابية المحظورة وقررت المعاقبة عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة بموجب المادة (٤٠/٧) من قانون منع الإرهاب. في ٢٠١٤/١١/١٠.

٢. تسمية مديرية التعاون الدولي نقطة اتصال وطنية لاستكمال إنشاء شبكة تعاون قضائي عربي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار جامعة الدول العربية.

٣. الاستمرار في عضوية فريق العمل الأردني المنبثق عن اللجنة المشتركة بين مجلس التعاون الخليجي والأردن برئاسة عطوفة مدير عام المعهد القضائي وعضوية كل من مدير حقوق الإنسان، ومدير التعاون الدولي في وزارة العدل.

٤. اللجنة الفنية لتطبيق قرارات مجلس الأمن (منبثقة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

٥. عضوية الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٦. عضوية الفريق الوطني المعني بمتابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد برئاسة معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد.

٧. عضوية اللجان الفنية المعنية بإعداد ودراسة اتفاقيات للتعاون القانوني والقضائي الثنائية، ومدى حاجة الأردن للتصديق أو الانضمام الى بعض الاتفاقيات الدولية.
٨. المشاركة في اجتماعات وزارة الخارجية بخصوص زيارة لجنة خبراء الأمم المتحدة حول تطبيق العقوبات المفروضة على إيران بموجب قرار مجلس الأمن رقم (١٩٢٩).
٩. عضوية اللجان التمهيدية التحضيرية لاجتماعات اللجان المشتركة العليا والتي تعقد بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة.
١٠. نقطة اتصال وضابطة ارتباط للتنسيق مع معهد ماكس بلانك الألماني، والمؤسسة الألمانية للقانون الدولي، حول تطوير العمل القضائي في مجال المحكمة الدستورية ومحكمة العدل العليا.
١١. عضوية لجنة دراسة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.
١٢. عضوية لجنة دراسة إستراتيجية وطنية لتنظيم عمليات إدارة الهجرة والتعامل مع قضايا اللجوء.
١٣. عضوية اللجنة التوجيهية لمشروع دعم القطاع في استيفاء المعايير اللازمة لدعم قطاع الموازنة.
١٤. عضوية اللجنة الوطنية الدائمة لمتابعة قرارات مجلس الأمن الدولي.
١٥. عضوية لجنة دراسة إمكانية انضمام الأردن الى مبادرة التسليم الالكتروني مع مكتب الانتربول.
١٦. نقطة اتصال وضابط ارتباط للتنسيق مع برنامج العدالة الأوروبية المتوسطية للمرحلة الثالثة خلال الأعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) حيث تم التنسيق خلال عام ٢٠١٤ لعشر لقاءات ما بين ندوات، دورات، وزيارات اطلاعية.
١٧. عضوية اللجنة المتخصصة في شؤون التنمية الاجتماعية للتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
١٨. تمثيل وزارة العدل في اللجنة المشكلة في إطار وزارة الخارجية لبحث إمكانية انضمام الأردن لبعض اتفاقيات مجلس أوروبا في مجال المساعدة المتبادلة في المسائل الجزائية وتسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم بالإضافة الى اتفاقيات مجلس أوروبا الخاصة بحقوق الإنسان.

- زيارات و مشاركات :

تم إعداد الترتيبات للوفود الرسمية العربية والأجنبية التي زارت المملكة بدعوة من معالي وزير العدل، ومعالي رئيس المجلس القضائي ،ومن بينها ٢٠١٤:

١. تنظيم زيارة رسمية لمعالي وزير العدل في سلطنة عُمان تلبية للدعوة الموجهة من معالي وزير العدل الأردني للتباحث في سبل تعزيز العلاقات الثنائية خلال الفترة من ٢٤-٢٠١٤/٣/٢٧.
٢. تم تنظيم زيارة لمعالي وزير العدل الدكتور بسام التلهوني ضمن وفد قضائي إلى الجمهورية الإيرانية للمشاركة في أعمال الاجتماع الثالث والخمسين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية، الذي عقد في طهران خلال الفترة من ١٥- ٢٠١٤/٩/١٨.
٣. تنظيم زيارة رسمية لرئيس محكمة التمييز ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر تلبية للدعوة الموجهة من معالي رئيس المجلس القضائي الأردني خلال الفترة من ٣-٢٠١٤/٢/٦.
٤. بدعوة من معالي رئيس محكمة التمييز رئيس المجلس القضائي تم تنظيم زيارة رسمية لرئيس المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة القاضي الدكتور عبد الوهاب العبدول إلى المملكة خلال الفترة من ١١-٢٠١٤/٣/١٤.
٥. المشاركة في الزيارة الإطلاعية إلى ألمانيا حول المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية والمسائل العملية المتعلقة بإجراءات تسليم المجرمين، خلال الفترة من "١٦-٢٠١٤/٦/٢٠"، بدعوة من مدير وحدة الأردن في المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ).
٦. تم ترتيب زيارة رسمية لوفد فني من الجمهورية اليمنية للاستفادة من التجربة الأردنية في مجال تقنية المعلومات القضائية يومي ٢٢و٢٠١٤/٦/٢٣.
٧. إعداد الوثائق والتحضيرات للمشاركة في الاجتماع السنوي لوزراء العدل العرب وذلك في إطار الجامعة العربية، والذي عقد في جدة يومي ١٩و٢٠١٤/١١/٢٠.

• **طلبات المساعدة، التبليغات القضائية، الإنابات القضائية، طلبات نقل المحكومين:**

١. تم تشكيل لجنة في إطار وزارة العدل برئاسة مدير مديرية التعاون الدولي وعضوية كل من (وزارة الداخلية، إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، إدارة الشرطة العربية والدولية/ الانتربول، ووزارة الخارجية)، يناط بها دراسة طلبات نقل المواطنين الأردنيين المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية والراغبين بالانتقال الى مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية واتخاذ القرار المناسب بشأنها في ضوء الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

٢. تم تنفيذ العديد من طلبات المساعدة القضائية، التبليغات القضائية، والإنابات القضائية، بالاستناد الى الاتفاقيات الثنائية والدولية، بالإضافة الى قواعد المجاملة الدولية.

في مجال وحدة مراكز الإصلاح والتأهيل

١- القيام بالزيارات التفتيشية على جميع مراكز الاصلاح والتأهيل في المملكة وفقاً للجدول الزمني المعد لهذه الغاية.

٢- بلغت عدد الزيارات المنفذة من قبل فريق الوحدة حتى منتصف شهر تشرين الثاني لمراكز الاصلاح و التأهيل في المملكة الاردنية الهاشمية (٨٥) زيارة .

٣-تم اعداد تقارير بالزيارات التفقديه و المتضمنة الملاحظات التي برزت خلال الزيارات التفتيشية وما يترتب عليها من نتائج وما يصدر عنها من توصيات , وتم رفعها بواسطة مدير الوحدة الى وزير العدل

٤- تم تنفيذ التوصيات من خلال مخاطبة الجهات المختصة لغايات تصويب الاوضاع التي برزت من خلال الزيارات و متابعة تصويب الاوضاع من قبل الوحدة .

٥- تم اعداد سجلات خاصة لكل مركز اصلاح و تأهيل على حده لتتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بالتقارير .

٦- تم متابعة الاستدعاءات والشكاوى الواردة من ادارة مراكز الاصلاح والتأهيل في وحدة مراكز الاصلاح و التاهيل / وزارة العدل المقدمة من قبل النزلاء و الرد على استفساراتهم و تقديم المساعدات القانونية لهم حسب القانون وبقدر المستطاع وهي على النحو التالي :

- دمج الاحكام القضائية .
- اعادة المحاكمة و النقض بأمر خطي .
- اخلاء السبيل .
- العفو الخاص .
- تحديد مواعيد جلسات المحاكمة .
- طلب المقابلات مع المدعي العام المختص.
- وغيرها من المساعدات القضائية المختلفة.

٧- قام فريق وحدة مراكز الاصلاح و التاهيل باجراء المقابلات مع النزلاء والنزيلات بناء على الأستدعاءات التي ترد للوحدة من قبل ادارة مراكز الاصلاح و التأهيل ويراعى فيها اجتياجات النوع الاجتماعي (الجندر) .

٨- تم متابعة التقارير الشهرية لزيارات المدعين العامين لمراكز الاصلاح والتأهيل الواردة من قبل عطوفة رئيس النيابات العامة بخصوص زياراتهم لهذه المراكز كل حسب اختصاصه .

٩- -تم اعداد سجل خاص بقضايا التعذيب في وحدة مراكز الاصلاح و التاهيل / وزارة العدل بحيث يتم متابعة كل حالة من حالات التعذيب على حده

١٠-قام فريق وحدة مراكز الاصلاح والتأهيل/ وزارة العدل بالتعاون مع المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي بالعمل على إعداد دليل اجرائي خاص يهدف الى توحيد اجراءات التفتيش على جميع مراكز الأصلاح والتأهيل في المملكة وفقاً للمعايير الدولية والقانون

الاردني لما لهذا الدليل من دور فعال في مأسسة عملية الرقابة والتفتيش .

١١-تم متابعة التقارير الوطنية و الدولية الصادرة بخصوص مراكز الاصلاح و التأهيل و اعداد الردود عليها ١٢.

١٢- -شارك فريق وحدة مراكز الاصلاح و التاهيل خلال عام ٢٠١٤ بالعديد من الورش و المؤتمرات و الدورات المتخصصة بعمل الوحدة .

١٣- شـــارك رئيس الوحدة والباحثين القانونيين في الوحدة بندوة بعنوان " اصلاح المنظومة الســـجنية التونسية : الواقع والافاق/ تونس (في الفترة الواقعة من١٦-٢٠١٤/٦/١٧ .)

١٤- تم إنشـــاء قسم للعقوبات البديلة في وزارة العدل والمتضمن تســـمية مدير وحدة مراكز الاصلاح والتأهيل رئيساً للقسم وذلك ضمن مشروع دعم إصلاح نظام العدالة الجزائية:-

* تم عقد ثلاث ورش عمل للسادة القضاة والمدعين العامين حول موضوع العقوبات المجتمعية وذلك في أقاليم الوسط والشمال والجنوب
* تم عقد ورشـــة عمل بعنون " العقوبات المجتمعية " بالتعاون مع مشـــروع تطوير العدالة الجزائية الممول من الاتحاد الاوروبي للموظفين الذين تم إختيارهم للعمل بالقسم .
* تم عقد ورش عمل بعنوان العقوبات المجتمعية لمزودي الخدمة للعقوبات المجتمعية .

في مجال وحدة السياسات والتطوير المؤسسي:

قسم إدارة الجودة

- دراسة رضا متلقي الخدمة لعام ٢٠١٤
- دراسة رضا الشركاء لعام ٢٠١٤ .
- مراجعة إجراءات عمل الوزارة.
- إجراء التدقيق الداخلي على إجراءات عمل الوزارة.
- إعداد دليل بطاقات خدمات الوزارة والمحاكم.
- المشاركة في حوسبة إجراءات عمل دائرة التنفيذ.
- المشاركة بإعداد الموازنة المخصصة للطفل للعام ٢٠١٣ مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- القيام بمهام تتعلق بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي الدورة السابعة و والمشاركة في فرق عمل جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز.

• قسم التطوير المؤسسي

- اعداد ملف وثائق متطلبات مؤشرات الشريحة الاولى للعام ٢٠١٣ من المنحة الأوروبية المخصصة لدعم قطاع العدل بقيمة (٢٧ مليون يورو) وتوثيقه من خلال المتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- إعداد واطلاق الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل للاعوام ٢٠١٤- ٢٠١٦
- اعداد وتعميم الخطة التنفيذية لوزارة العدل للعام ٢٠١٤
- المتابعة والتنسيق مع مديريات الوزارة في تقارير تقدم سير العمل في الخطة التنفيذية للعام ٢٠١٤.
- التنســـيق لعقد ورش عمل توعوية لمدراء المديريات ورؤســـاء الاقســـام في الوزارة . والجهـــات المانحة حول الخطة الاستراتيجية للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٦ و الخطة التنفيذية للعام ٢٠١٤.
- التنســـيق لعقد ورش عمل واجتماعات دورية مع مديريات الوزارة والمحاكـــم والجهات الخارجية ذات العلاقة لتقييم برنامج ميزان.
- إعداد تقارير تقدم ســـير العمل في الخطة التنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية في الاهداف والانشطة التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة العدل.
- المتابعة والتنســـيق مع لجنة خطة مباني وزارة العدل لتحقيق متطلبات مؤشـــرات الشريحة الاولى والثانية من المنحة الأوروبية المخصصة لدعم قطاع العدل بقيمة (٢٧مليون يورو).
- التنسيق والمتابعة لجمع الوثائق المعززة لتحقيق متطلبات الشريحة الثانية للعام ٢٠١٤ من المنحة الاوروبية بقيمة (٢٧ مليون يورو) والمخصصة لدعم قطاع العدل. من خلال التعاون مع فرق العمل التي شكلت من مختلف مديريات الوزارة والجهات ذات العلاقة لتحقيق تلك المؤشرات.

- متابعة مشـــروع دعم السلطات الاردنية في تحســـين نوعية وفاعلية نظام العدالة الاردني، الممول من مجلس اوروبا بالشراكة مع الاتحاد الاوروبي، والتنسيق مع اللجنة التوجيهية للمشروع.
- دراسة ومراجعة التقارير الصادرة عن الهيئة الاوروبية من اجل الكفاءة العدلية (CEPEJ) والمشاركة في ورش العمل و الزيارات الميدانية والاجتماعات التي تعقدها الهيئة ضمن مشروع دعم السلطات الاردنية في تحسين نوعية وفاعلية نظام العدالة الاردني.

• المشاركة في اعداد الخطة الاردنية للاستجابة للازمة السورية للعام ٢٠١٥ عن طريق:

١. اعداد تقرير يبين اثر الازمة السورية على الخدمات التي تقدمها الوزارة والمحاكم.
٢. تحديـــد احتياجات المجتمع المحلي واللاجئين الســـوريين من الخدمـــات التي تقدمها الوزارة والمحاكـــم واقتراح البرامج والمشـــاريع لســـد تلك الاحتياجات، من خلال المشـــاركة في اجتماعات فريق عمل قطاع العدل/ المشكل برئاسة وزارة العدل والجهات الحكومية، والمانحين، والمنظمات ذات العلاقة مثل (UN Agencies).
٣. المشاركة في عضوية فريق عمل قطاع الحماية الاجتماعية/ المكون من وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الحكومية والمانحيـــين ، والمنظمات ذات العلاقة مثـــل (UN Agencies)، للعمل على تحديد احتياجات المجتمع المحلي واللاجئين من الخدمات الاجتماعية واقتراح البرامج والمشاريع لسد تلك الاحتياجات.
٤. المشاركة في ورش العمل التي تعقدها وزارة التخطيط بذات الخصوص وضمن الفريقين.
- اعداد مؤشرات قياس الاداء والبرامج التي تحقق الاهداف الاستراتيجية لوزارة العدل لاعداد موازنة ٢٠١٤.
- المشاركة في اعداد دراسة تحليلية عن الموقوفين من حيث عدد القضايا ومدة التوقيف وجنس الموقوف وعمره
- اعداد دراسة مقارنة بين اعمال المحاكم الموجودة على نظام ميزان واعمال المحاكم المستخرجة بالطريقة اليدوية

• متابعة تنفيذ المشاريع الممول من الدول المانحة

١- مشروع تطوير العدالة الجزائية في الأردن، وكان من أهم ماتم إنجازه في ظل محاور هذا المشروع :

- تشـــكيل مجموعة عمل تشاركية من عدة مؤسســـات و لجان فرعية للتقدم في سير عمل الاستراتيجية الخاصة بالعقوبات المجتمعيةو تمت المشـــاركة في زيارة دراســـية بهذا المحوروالمشاركة في صياغة مسودة للتشريعات المتعلقة بخصوص العقوبات المجتمعية وآلية تنفيذها .
- تم عقد سلسلة من اجتماعات التشاورية مع اعضاء البرلمان بخصوص محاور هذا المشروع .
- تمت المشاركة في تنسيق اجتماعات هذا المحور بكافة لجانة واعداد محاضر بجميع هذه الاجتماعات سواء إجتماعات ضباط الارتباط او اللجنة الوطنية واجتماعات فرق العمل حسب المحور.
- تمت المشاركة في إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للعدالة الجزائية للعام٢٠١٥
- تم إعداد مقترح للاتحاد الأوروبي لتمويل مشـــروع مستقبلي لتنفيذ العقوبات المجتمعية بمشاركة وحدة السياسات ممثلة بقسم التطوير .
- المشـــاركة في عدة اجتماعات فيما يتعلق بدراسة جدوى و عرض للتكلفة حول المراقبة الالكترونية و تأسيس لجنة مشتركة من عدة مؤسسات للعمل على المقترح .
- المشاركة في مناقشة تقرير محور خارطة الطريق للعدالة الجزائية الذي يتضمن ٤٥ توصية، وتم تقديمه رسمياً للجنة الوطنية للعدالة الجزائية للنظر فيه في تموز ٢٠١٤

٢- مشروع عدالة الأحداث (المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي)/ المرحلة التحضيرية لمشروع دعم الموازنة .

-المشـــاركة بعدد من ورش العمل الخاصة بعدالة الاحداث وبالاخص تعديلات قانون الاحداث الجديدة والموازنة الصديقة للطفل والمشاركة بمؤتمر دولي حول الاصلاح الجنائي وحقوق الانسان .
- في مجال مديرية الموارد البشرية
- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية وتحديثها على قاعدة بيانات ٢٠١٤.
- إصدار تقارير دورية عن احتياجات الوزارة والمحاكم والدوائر، وذلك للشـــركاء (قســـم إدارة الموارد البشرية +قسم تنمية الموارد البشرية) وللإدارة العليا .

- تعيين (١٠٠) موظف بشكل مؤقت على حساب بدل مجاز (أمومة).
- استكمال جميع الإجراءات الخاصة بتعيين (٥٠) موظف على الفئة الأولى , و(٣٨) موظف على الفئة الثانية , و(١٢٧) موظف على الفئة الثالثة ما مجموعه (٢١٥) موظف ولغاية نهاية عام ٢٠١٤ .
- استكمال جميع الإجراءات الخاصة بتعيين (٧٧) موظف من المساعدين القضائين (طلبة برنامج قضاة المستقبل) المسار الثالث (٢٠٠٩ و ٢٠١٠).
- إدخال ومتابعة جميع ملفات الموظفين الجدد على System- hr.
- استكمال متابعة جميع كتب المحاكم المتعلقة بالاحتياجات وتضمينها لقاعدة البيانات.
- أرشفة الاستدعاء / الكتب الواردة والتي تتعلق بطلبات التوظيف والاحتفاظ بنسخة الكترونية منها ولغاية نهاية شهر ٢٠١٤/٦.
- مناقشة جدول تشكيلات ٢٠١٤ مع لجنة الموازنة العامة وديوان الخدمة المدنية (قسم إدارة الموارد البشرية+قسم تخطيط الموارد البشرية) .
- متابعة حركة موظفي العقود مع الإدارة العليا . وإجراء ما يلزم لتجديدها أو الاستغناء عنها.
- التعامل مع طلبات النقل والتكليف المختلفة والتي تتعلق بجميع موظفي الوزارة والمحاكم في المملكة بمختلف فئاتهم ووظائفهم .
- مناقشة جدول التشكيلات لعام ٢٠١٥ مع دائرة الموازنة العامة واللجنة الفنية واللجنة المركزية .
- الانتهاء من مشروع جدول تشكيلات الوظائف لعام ٢٠١٥ وإدخاله على نظام الموازنة العامة
- تنفيذ كافة الإجراءات الوظيفية الخاصة بجدول تشكيلات الوظائف لعام ٢٠١٤ .
- الانتهاء من تنظيم كشوفات الموظفين المستحقين للترفيع الوجوبي والجوازي لعام ٢٠١٤ ضمن الفئات الأولى والثانية .
- الانتهاء من إصدار قرارات بالعلاوات الفنية للموظفين والعلاوات الإشرافية .
- الانتهاء من منح الزيادة السنوية للموظفين لعام ٢٠١٤
- الانتهاء من تنظيم كشوفات الموظفين المستحقين لتعديل الأوضاع للحصول على المؤهل العلمي ضمن الفئات الأولى والثانية والثالثة .
- الانتهاء من إعداد كشوفات بحوافز الموظفين كل شهر خلال عام ٢٠١٤ لغايات صرفها والتعامل مع التغيرات التي طرأت على نظام الحوافز .
- الانتهاء من أرشفة القرارات الإدارية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ .
- متابعة محاكم البلديات وخصوصا محاكم البلديات الجديدة مثل محكمة بلدية الموقر ومحكمة بلدية سويمة
- متابعة ادخال كافة الحركات الخاصة بالموظفين على نظام البطاقة الالكترونية وكذلك إدخال حركات التعيينات الجديدة على البطاقة ومتابعتها مع ديوان الخدمة المدنية .
- العمل على تعديل نظام HR- system بما يتماشى مع التعديلات التي طرأت على نظام الخدمة المدنية لعام ٢٠١٤ وذلك بالتعاون مع مديرية إدارة أنظمة المعلومات .
- متابعة كافة الإجراءات الخاصة بالموظفين مثل الإجازات دون راتب والوقف عن العمل وإنهاء الخدمة والانتداب والاعارة
- تمديد اعارة عدد من موظفين وزارة العدل والعمل على إعارة مجموعة جديدة من الموظفين إلى دولة الكويت
- متابعة تدريب (٢٠٠) من السادة القضاة والموظفين في المعهد الامريكي للغات و(٥٠) موظف في اقليم الشمال في جامعة اليرموك .
- عقد (١٤٩) برنامج تدريبي لـ (١٧٥٣) موظف في مختلف الأقاليم وبمواضيع مختلفة .
- متابعة عملية تقييم الأداء السنوي للموظفين التقارير السنوية للعام ٢٠١٤ لجميع موظفي الوزارة والمحاكم.
- تم عقد (٦٢) ورشة عمل في مواضيع مختلفة قانونية ادارية واخرى .

- متابعة البعثات العلمية والمنح الدراسية المقدمة عن طريق ديوان الخدمة المدنية والتنسيق مع الديوان بخصوص الموظفين المبعوثين (قرار الايفاد . السير الدراسي) وادخالها على النظام المحوسب.
- عقد دورات متخصصة للمبرمجين في مراكز تدريبية خارجية
- متابعة الطلبة الموفدين لدبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي بما في ذلك قرارات الايفاد والسير الدراسي للموفدين .
- تثبيت الموظفين تحت التجربة المستحقي التثبيت خلال العام ٢٠١٤
- تم عقد دورات متخصصة حول أعمال الصيانة الطارئة والوقائية وترشيد الطاقة لجميع موظفي الصيانة في مختلف الأقاليم
- تم عقد دورات تدريبية للموظفين الجدد الذين تم تعيينهم خلال العام ٢٠١٤ وفي المواضيع التالية (إجراءات عمل المحاكم . نظام الخدمة المدنية رقم (٨٢) للعام ٢٠١٣. تقييم الأداء السنوي
- تم تدريب موظفي شركة أرامكس على تبليغ الاوراق القضائية في المعهد القضائي .
- تدريب الموظفين مستحقي الترفيع الوجوبي وعددهم (٢٦٦) موظف في المعهد القضائي والمعهد الوطني للتدريب
- تم عقد ورشة عمل توعوية بخصوص السجل العدلي والعقوبات المجتمعية .
- تم تنسيق ورش عمل للسادة القضاة على التعديلات الجديدة على قانون الاحداث .
- تم تنسيق ورش تدريبية للمدعين العامين والسادة القضاة ضمن مشروع كرامة .
- حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين من خلال إدخال استبانات التدريبية على النظام المحوسب .

في مجال مديرية الموارد البشرية

• تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية وتحديثها على قاعدة بيانات ٢٠١٤.
• إصدار تقارير دورية عن احتياجات الوزارة والمحاكم والدوائر. وذلك للشركاء (قسم إدارة الموارد البشرية +قسم تنمية الموارد البشرية) وللإدارة العليا .
• تعيين (١٠٠) موظف بشكل مؤقت على حساب بدل مجاز (أمومة).
• استكمال جميع الإجراءات الخاصة بتعيين (٥٠) موظف على الفئة الأولى . و(٣٨) موظف على الفئة الثانية . و(١٢٧) موظف على الفئة الثالثة ما مجموعه (٢١٥) موظف ولغاية نهاية عام ٢٠١٤ .
• استكمال جميع الإجراءات الخاصة بتعيين (٧٧) موظف من المساعدين القضائين (طلبة برنامج قضاة المستقبل) المسار الثالث (٢٠٠٩ و ٢٠١٠).
• إدخال ومتابعة جميع ملفات الموظفين الجدد على hr -System.
• استكمال متابعة جميع كتب المحاكم المتعلقة بالاحتياجات وتضمينها لقاعدة البيانات.
• أرشفة الاستدعاء / الكتب الواردة والتي تتعلق بطلبات التوظيف والاحتفاظ بنسخة الكترونية منها ولغاية نهاية شهر ٢٠١٤/٦.
• مناقشة جدول تشكيلات ٢٠١٤ مع لجنة الموازنة العامة وديوان الخدمة المدنية (قسم إدارة الموارد البشرية+قسم تخطيط الموارد البشرية) .
• متابعة حركة موظفي العقود مع الإدارة العليا . وإجراء ما يلزم لتجديدها أو الاستغناء عنها.
• التعامل مع طلبات النقل والتكليف المختلفة والتي تتعلق بجميع موظفي الوزارة والمحاكم في المملكة بمختلف فئاتهم ووظائفهم .
• مناقشة جدول التشكيلات لعام ٢٠١٥ مع دائرة الموازنة العامة واللجنة الفنية واللجنة المركزية .
• الانتهاء من مشروع جدول تشكيلات الوظائف لعام ٢٠١٥ وإدخاله على نظام الموازنة العامة
• تنفيذ كافة الإجراءات الوظيفية الخاصة بجدول تشكيلات الوظائف لعام ٢٠١٤ .
• الانتهاء من تنظيم كشوفات الموظفين المستحقين للترفيع الوجوبي والجوازي لعام ٢٠١٤ ضمن الفئات الأولى والثانية .

• الانتهاء من إصدار قرارات بالعلاوات الفنية للموظفين والعلاوات الإشرافية .
• الانتهاء من منح الزيادة السنوية للموظفين لعام ٢٠١٤
• الانتهاء من تنظيم كشـــوفات الموظفين المســـتحقين لتعديل الأوضاع للحصول على المؤهل العلمي ضمن الفئات الأولى والثانية والثالثة .
• الانتهاء من إعداد كشوفات بحوافز الموظفين كل شهر خلال عام ٢٠١٤ لغايات صرفها والتعامل مع التغيرات التي طرأت على نظام الحوافز .
• الانتهاء من أرشفة القرارات الإدارية الصادرة خلال عام ٢٠١٤ .
• متابعة محاكم البلديات وخصوصا محاكم البلديات الجديدة مثل محكمة بلدية الموقر ومحكمة بلدية سويمة
• متابعـــة ادخال كافة الحركات الخاصة بالموظفين على نظام البطاقـــة الالكترونية وكذلك إدخال حركات التعيينات الجديدة على البطاقة ومتابعتها مع ديوان الخدمة المدنية .
• العمل على تعديل نظام HR- system بما يتماشـــى مع التعديلات التي طرأت على نظام الخدمة المدنية لعام ٢٠١٤ وذلك بالتعاون مع مديرية إدارة أنظمة المعلومات .
• متابعة كافة الإجراءات الخاصة بالموظفين مثل الإجازات دون راتب والوقف عن العمل وإنهاء الخدمة والانتداب والاعارة
• تمديد اعارة عدد من موظفين وزارة العدل والعمل على إعارة مجموعة جديدة من الموظفين إلى دولة الكويت
• متابعة تدريب (٢٠٠) من السادة القضاة والموظفين في المعهد الامريكي للغات و(٥٠) موظف في اقليم الشمال في جامعة اليرموك .
• عقد (١٤٩) برنامج تدريبي لـ (١٧٥٣) موظف في مختلف الأقاليم وبمواضيع مختلفة .
• متابعة عملية تقييم الأداء السنوي للموظفين التقارير السنوية للعام ٢٠١٤ لجميع موظفي الوزارة والمحاكم.
• تم عقد (٦٢) ورشة عمل في مواضيع مختلفة قانونية ادارية واخرى .
• متابعة البعثات العلمية والمنح الدراســـية المقدمة عن طريق ديوان الخدمة المدنية والتنسيق مع الديوان بخصوص الموظفين المبعوثين (قرار الايفاد ، السير الدراسي) وادخالها على النظام المحوسب.
• عقد دورات متخصصة للمبرمجين في مراكز تدريبية خارجية
• متابعة الطلبة الموفدين لدبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي بما في ذلك قرارات الايفاد والسير الدراسي للموفدين .
• تثبيت الموظفين تحت التجربة المستحقي التثبيت خلال العام ٢٠١٤
• تم عقـــد دورات متخصصة حول أعمال الصيانة الطارئة والوقائية وترشـــيد الطاقـــة لجميع موظفي الصيانة في مختلف الأقاليم
• تم عقد دورات تدريبيـــــة للموظفين الجدد الذين تم تعيينهم خلال العام ٢٠١٤ وفي المواضيع التالية (إجراءات عمل المحاكم ، نظام الخدمة المدنية رقم (٨٢) للعام ٢٠١٣ ، تقييم الأداء السنوي
• تم تدريب موظفي شركة أرامكس على تبليغ الاوراق القضائية في المعهد القضائي .
• تدريب الموظفين مستحقي الترفيع الوجوبي وعددهم (٢٦٦) موظف في المعهد القضائي والمعهد الوطني للتدريب
• تم عقد ورشة عمل توعوية بخصوص السجل العدلي والعقوبات المجتمعية .
• تم تنسيق ورش عمل للسادة القضاة على التعديلات الجديدة على قانون الاحداث .
• تم تنسيق ورش تدريبية للمدعين العامين والسادة القضاة ضمن مشروع كرامة .
• حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين من خلال إدخال استبانات التدريبية على النظام المحوسب .

في مجال مديرية الشؤون الإدارية

• ادارة و تنظيم المنح العينية و الاشـــراف عليها من حيث الجودة و النوعية و الكميات و اســـتلامها و توثيقها حسب الاصول .

• جرد المســـتودعات في نهاية عام ٢٠١٣ من خلال لجنة تم تشكيلها من قبل معالي وزير العدل والخروج بنتائج مطابقة ١٠٠٪ وهو انجاز يتحقق لاول مرة في تاريخ مستودعات الوزارة

• تم تجهيز أكثر من ٨٠٠ فاتورة من خلال قسم اللوازم من ادخلات واخراجات ومن ثم تسليمها الى قسم المشتريات.

• طرح عطـــاءات إحتياجات عام ٢٠١٥ من ملفات كرتون غير قابل للتمزق وأجهزة مكتبية وأثاث من خلال دائرة اللوازم العامة و بقيمة إجمالية تصل مليون دينار تقريبا

• تم طرح عطائين لصيانة وتنجيد الكنب في اقاليم الوســـط والشمال والجنوب توفيرا للنفقات وللافادة القصوى من الاثاث الموجود فعليا في المحاكم الموزعة في هذه الاقاليم .

• تمت مخاطبة دائرة اللوازم العامة بخصوص لوازم فائضة استفادت منها العديد من الدوائر و المؤسسات الحكومية .

• تجهيز التعيينـــات القضائية و الادارية لعام ٢٠١٤ والمحكمة الادارية ومحاكم صلح بني عبيد وصلح الكورة بما يلزم باللوازم من أثاث وأجهزة وقرطاسية حسب المتوفر .

• تفعيل بطاقة الصنف في المستودعات والعمل على تفعيل نظام العهدة.

• تلبية كافة احتياجات المحاكم و الدوائر التابعة من اللوازم :-

١. لوازم قرطاسية وأحبار : المصروف ١٢١١١١٧ طلب .

٢.الأجهزة : المصروف ٢٤٨٩ طلب

٣.مطبوعات : المصروف ٢٥٢٠٨ طلب

٤. لوازم أثاث : ٢٤٠٦ طلب

٥. اثاث و أجهزة مجدد : ٨٤٠ طلب

ثانيا :- قسم المشتريات

قام القســـم بإعداد استبانات لقياس مستوى الخدمات الشرائية المقدمة من قسم المشتريات وسيتم في بداية عام ٢٠١٥ من اســـتكمال عملية التحليل والخروج بنتائج وتوصيات و تم تطبيق نظام أرشـــفة معاملات الشراء التي تتم بواسطة قسم المشتريات بالإضافة الى توفير مبلغ (٨٠٠٠) دينار نتيجة لعدم توقيع عقد الصيانة لآلات التصوير نوع أوليفتـــي ٤٠٠/ ٥٠٠ وعددها (٢٥) آلة حيـــث بلغت كلفة الصيانة الفعلية عند الطلـــب (١٣٣٥) دينار فقط وتم انجاز (١٨٠٠) فاتورة على نظام GFMIS بالاضافة تم تنفيذ (٣٨٧) طلب شراء مباشر منها (٨٦) طلب صيانة فاكسات وآلات تصوير تم إعداد (٣٢) مســـتند التزام مالي للمشـــتريات والعطـــاءات التي تزيد على (٥٠٠٠) دينـــار وتم تم إدخال مبلغ (٤١٤٩٣٥٣,٤٥٨) دينار على نظام GFMIS (فاتورة الشراء الإجمالية وصرف مبلغ (١٩٤٨٨١٠,٣٤) دينار منها فعلياً .

ثالثا :- قسم إدارة التباليغ (المستحدث)

تم إستحداث قسم ادارة التباليغ في المديرية لغايات متابعة أعمال المحضرين في المحاكم وقد أحدث القسم نقلة نوعية كبيرة في مجال معالجة مواطن الخلل في هذا المجال ويتم اعداد تقارير شهرية تتضمن نسب الانجاز الفعلية في التباليغ ونسب التباليغ الناجحة و غير الناجحة لكل محضر في كل محكمة .

رابعا :- قسم الديوان

• المتابعة اليومية لعملية الارشفة الالكترونية في القسم شاملة للبريد الصادر و الوارد و توزيعه للوزارة تفعيلا لنظام الديوان المحوسب المعمول فيه بالوزارة .

• اعداد كتب التغطية لمخاطبات الوزارة و توزيع التعاميم حسب الاصول .

خامسا : قسم الحركة

• تلبية احتياجات الوزارة والمحاكم و الدوائر التابعة لها من القسم فيما يخص حركة المركبات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة سواءا لنقل اللوازم او نقل الوفود و الموظفين في نطاق ظروف العمل و بشكل يومي و مستمر .

• متابعة تلبية احتياجات المركبات(سيارات السادة القضاة + سيارات القسم +السيارات والفانات المصروفة للمحاكم و الدوائر التابعة+الدراجات والسكوترات) من صيانة او ترخيص و تامين بموجب سجلات متابعة دورية .

سادسا :- قسم الخدمات الادارية المساندة

١- المقسم

تنظيم عملية الرد الالي و اليدوي على جميع خطوط الوزارة و البالغة ستون خطا .

٢- عطاءات الخدمات الادارية المساندة :-

متابعة عطاءات النظافة (قيمته مليون دينار تقريبا) و البوفيهات و التدوير و التجليد و المواقف في الوزارة و كافة المحاكم والدوائر التابعة ميدانيا و اداريا وبصفة مستمرة .

في مجال مديرية الشؤون المالية

تم إعداد موازنة وزارة العدل لـ ٣ سنوات قادمة (٢٠١٥ - ٢٠١٧) وفقا لمبدأ الموازنة الموجهة بالنتائج.

- بلغت الايرادات في حساب فوائد التنفيذ لعام ٢٠١٤ (٥٣٦٩٨٢٢) دينار حيث زادت بنسبة (٠,٥) ٪ عن ايرادات عام ٢٠١٣

- انشاء صندوق الادخار حيث بلغت عدد معاملات الإقراض من الصندوق ٢٥٠٠ معاملة وعدد الاتفاقيات ١٣ اتفاقية في مجالات مختلفة (الأجهزة كهربائية والهواتف الخلوية والأثاث والسياحة والستلايت).

بلغ عدد المشتركين المتقاعدين في صندوقي التكافل للقضاة ٢٥ وأعوان القضاء ١٦٥ مشترك وقد تم إبرام اتفاقيتي استثمار لصندوق أعوان القضاء وهما اتفاقية البوفيه وكراجات السيارات.

- تم انجاز ما يقارب (١٥٠٠٠) مستند نفقات.

في مجال مديرية تكنولوجيا المعلومات

١. توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة الترخيص ، للحجز الالكتروني على المركبات .
٢. توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة مراقبة الشركات للحجز الالكتروني على الشركات والشركاء
٣. البدء بأرشفة ملفات الدعاوى في دوائر التنفيذ الحقوقي لمحاكم بداية عمان، شمال عمان، غرب عمان وجنوب عمان من خلال شركة خاصة.
٤. الاشتراك بمبادرة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتفعيل تطبيقات الهاتف النقال لخدمة الاستعلام الالكتروني عن الدعاوى.
٥. تطوير موقع خدمة الاستعلام عن القضايا الكترونيا http://services.moj.gov.jo لخدمة السادة المحامين والمواطنين والمؤسسات الحكومية ، لزيادة الفائدة من الموقع وتخفيف الضغط وعدد المراجعين على المحاكم بالتعاون مع مشروع سيادة القانون (مساق).
٦. انهاء اجراءات الربط الالكتروني مع دائرة الأحوال المدنية و وزارة الصناعة والتجارة بالاضافة الى السجل التجاري لدائرة مراقبة الشركات، مما يضمن صحة البيانات المدخلة على نظام ميزان لأطراف التقاضي.
٧. ربط جميع محاكم المملكة مباشرة على مركز الوزارة باستخدام تكنولوجيا MPLS وتعتبر تقنية جديدة مستخدمة في عدة قطاعات حكومية ، ومن اهم ميزاتها (تكلفة اقل, امان للمعلومات ,مضاعفة السرعة) .
٨. ربط كاتب العدل غرفة تجارة عمان وغرفة تجارة والزرقاء مع شبكة الوزارة .
٩. تجهيز وتدريب فريق من الوزارة على برنامج النسخ الاحتياطي CA واتقانه مما ادى الى الغاء عقد الصيانة السنوي والذي كان يكلف الوزارة قرابة ١٠٠٠٠ دينار سنويا .
١٠. اعتماد التبليغات القضائية الكترونيا بأجهزة خاصة على نظام خاص بالتبليغات في دوائر المحضرين (PDA) .
١١. تجهيز وتدريب فريق خاص بقواعد البيانات بحيث تستطيع الوزارة بعد استكمال التدريب الإستغناء عن عقد الصيانة السنوي الخاص بقواعد البيانات .
١٢. تجهيز وتدريب فريق بحيث اصبح قادرا على التعامل مع صيانة اجهزة الحاسوب الرئيسية والتعامل مع انظمة التشغيل المستخدمة في مركز الحاسوب الرئيسي والمحاكم والتعامل ايضا مع صيانة اجهزة الشبكات (السويتشات) بحيث تمكنت الوزارة من الإستغناء عن جميع عقود الصيانة السابقة المتعلقة بأجهزة الحاسوب الرئيسية.
١٣. الإنتهاء من شراء عدد (٢١٤) جهاز حاسوب.
١٤. الإنتهاء من شراء وتوريد عدد (١٤٤) طابعة ليزرية و(٤٤) ماسح ضوئي .
١٥. شراء عدد ٣٥ جهاز ThinClient يتم من خلالها الإستغناء عن اجهزة الحاسوب العادية داخل قاعات المحاكم وبتكلفة تقل بنسبة ٦٠٪ عن الجهاز العادي (جزء منها يعمل في دائرة كاتب العدل - عمان)
١٦. تركيب شاشات مراقبة داخل غرفة الحاسوب الرئيسية يتم من خلالها مراقبة جميع اجهزة الحاسوب والشبكات وقواعد البيانات الموجودة داخل الوزارة .
١٧. تجهيز سيرفر (System Center Operation Manager (SCOM لادارة ومراقبة اعطال وتنبيهات كافة الخوادم الرئيسية بالمركز. ويشمل ايضا اجهزة الشبكة والحماية وتوفير الطاقة اضافة الى الخوادم
١٨. تركيب شاشة مراقبة لدى قسم خدمة ميزان يتم من خلالها مراقبة جميع المحاكم وخطوط الإتصال المربوطة بها .
١٩. استحداث الية جديدة لاخذ نسخ احتياطية عن الخوادم الرئيسية بشكل اسبوعي بحيث اصبحت توفر الوقت والجهد .
٢٠. تحويل بيئة العمل في المركز الى البيئة الوهمية لاكثر من ٩٥٪ من الخوادم مما يؤدي الى زيادة سرعة وكفاءة الجهاز وسهولة عمل الصيانة اللازمة له بالسرعة الممكنه والاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية له وتوفير عدد اكبر من اجهزة الحواسيب الرئيسية.

٢١. إدارة وتطوير موقع خدمة الاستعلام عن القضايا الكترونيا بالتعاون مع شركة Omicron http://services.moj.gov.jo لخدمة السادة المحامين والمواطنين والمؤسسات الحكومية ، لزيادة الفائدة من الموقع وتخفيف الضغط وعدد المراجعين على المحاكم بالتعاون مع مشروع سيادة القانون (مساق).

٢٢. الانضمام الى مشروع ESB - مشروع الربط البيني الحكومي- بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والمتعلق بتبادل البيانات الكترونيا مع الدوائر الحكومية الاخرى علما بأن وزارة العدل هي اول وزارة تم الربط معها بنجاح.

٢٣. الإنتهاء من اجراءات الربط الشبكي مع دائرة الأمن العام الى حين استكمال البرنامج الخاص بالأمن العام من خلال وزارة التخطيط.

٢٤. تصميم وبرمجة برنامج لمراقبة اجهزة توفير الطاقة (UPS) في مركز الحاسوب الرئيسي بشكل مباشر طوال اليوم، مع امكانية ارسال رسائل تنبيهية للمشرف الرئيسي على الهاتف الخلوي.

٢٥. تصميم وبرمجة موقع ويب داخلي لادارة الخوادم (Management Port Access) عن بعد.

٢٦. استبدال ساعات الدوام باخرى حديثة تاخذ بصمة الأصبع فقط مع تعديل برنامج الدوام ليتلائم مع الساعات الحديثة مما ادى الى وفر مالي مقداره ٨٠٠ دينار عن كل ساعة .

٢٧. تحديث ما نسبته ٦٥٪ من انظمة تشغيل اجهزة الحاسوب الرئيسية في المحاكم الى Windows 2008 .

٢٨. تحديث انظمة التشغيل على اجهزة المستخدمين بنسبة ٦٠٪ الى Windows 7 .

٢٩. شراء بطاريات خاصة بإجهزة حفظ الطاقة وتركيبها على الأجهزة من خلال قسم البنية التحتية والإستغناء عن شركات الصيانة الخاصة .

٣٠. شراء وتركيب عدد ٤ اجهزة حفظ الطاقة الرئيسي لقصور عدل الكرك ، العقبة ، السلط ، اربد

٣١. عمل صيانة وتبديل قطع غيار لعدد من اجهزة الحاسوب الرئيسية في المحاكم مما ساهم باستقرار العمل في المحاكم للحفاظ على الخدمات المقدمة للمواطنين وكادر المحاكم.

٣٢. تحويل خوادم الارشفة للبيئة الافتراضية (Virtual Servers) لتسهيل عملية صيانتها وزيادة كفائتها .

٣٣. تعديل كشف الفحص الاسبوعي ليشمل اخذ نسخ احتياطية من كافة الخوادم الافتراضية لاسترجاعها في حال حدوث اي مشاكل دون الحاجة لعقود صيانة .

٣٤. برمجة و تصميم برنامج Syslog Server لجمع القراءات والتنبيه على الاعطال الواردة من الاجهزة ومراقبة الاتصالات الواردة الى شبكة المركز وعمل دراسة لتطويره العام القادم .

٣٥. تجهيز سيرفر جديد بنظام Oracle Grid Control لمراقبة وادارة قواعد البيانات .

٣٦. الإنتهاء من تحليل وتصميم وبناء وتطبيق الأنظمة التالية : محاسبة صندوق الإدخار ، تسجيل ومتابعة دعاوى المجلس التأديبي، أرشفة الملفات لدى مديرية الشؤون القانونية ، أرشفة البريد لدى مكتب معالي الوزير ، أرشفة مستندات الصرف لدى قسم النفقات/الدائرة المالية ، أرشفة الموافقات الرسمية والفواتير لدى قسم المشتريات/الدائرة المالية ، استخراج القرارات القضائية القطعية من قاعدة بيانات ميزان لغايات تزويد شركة قسطاس بها ، محاسبة التنفيذ القضائي والمراكز الحدودية ، محاسبة المحاكم لدى دوائر التنفيذ في بعض المحاكم ، ادخال التعديلات التي طرأت على نظام الخدمة المدنية على نظام الشؤون ، استبانة قياس رضا موظفي وزارة العدل باستخدام لغة برمجة حديثة (ASP.NET) ، وقد تم تفعيلها لدى جميع موظفي وزارة العدل ، نظام محاسبة المحاكم، بحيث يمكن اقتطاع نسبة ١٥ ٪ من رسوم المحاكم لصالح صندوق التكافل الإجتماعي/القضاة وذلك بناء على قانون استقلال القضاء الجديد ، نظام السجل العدلي (المرحلة الأولى) ، نظام متابعة أعطال الأجهزة في المحاكم .

٣٧. ابرام العقود اللازمة من شراء رخص قواعد البيانات ، وعقود الصيانة مع الشركات الأخرى .

٣٨. الاستفادة من خدمات الكترونية تقدمها الدوائر الأخرى مثل خدمة E Banking التي يقدمها البنك المركزي .

٣٩. إجراء تعديلات وإضافات على الأنظمة المحوسبة العاملة في الوزارة والمحاكم بشكل مستمر وحسب متطلبات وحاجة العمل .

٤٠. عمل نسخ إحتياطية يومية لقواعد بيانات الوزارة والمحاكم والوثائق المؤرشفة ، ويتم الإحتفاظ بتلك النسخ الإحتياطية على أقراص مضغوطة (DVD) وقرص صلب خارجي للإستفادة منها عند الحاجة .

٤١. الصيانة العلاجية اليومية لاجهزة الحاسوب المكتبية والمحمول والطابعات والسكانرات في الوزارة وجميع المحاكم حيث يبلغ عدد الاجهزة اكثر من ٣٥٠٠ جهاز وعدد الطابعات اكثر من ٣٠٠٠ طابعة وعدد الجهزة المحمولة حوالي ١٠٠٠ جهاز محمول.

٤٢. المتابعة اليومية ومراقبة السيرفرات في المحاكم ومتابعتها مع قسم البنية التحتية حيث يبلغ عدد المواقع حوالي ٥٦ موقع.

٤٣. تطبيق الأنظمة التالية في بعض المحاكم على برنامج ميزان : نظام التوقيفات / حوسبة اجراءات التوقيفات ، نظام الطابور وتوزيع الدعاوي في اقلام التسجيل ، حوسبة النائب العام / الجنايات الكبرى وسحب الدعاوي من دائرة مدعي عام الجنايات الكبرى والعمل عليها وفصلها الكترونيا ، نظام التنفيذ الحقوقي وتعديلاته .

٤٤. تحليل المتطلبات والتعديلات الجديدة في نظام تنفيذ الحقوق وقلم الايجارات ونظام المحامي العام المدني.

٤٥. اعداد خطة تدريبية وتطبيق التعديلات المحاسبية في تنفيذ الحقوق في محاكم المملكة .

٤٦. تحليل متطلبات تطبيق وتقديم دراسة للعمل عليها عند اتخاذ القرار من قبل الادارة العليا.

٤٧. تقديم دراسة لتطبيق الاجراءات الامنية لمعاملات دائرة كاتب العدل وقسم عدم محكومية

٤٨. دراسة جميع طلبات الاجهزة الحاسوبية والطابعات والسكانرات في مركز الوزارة والمحاكم التي تطلب ذلك .

٤٩. تحديث برنامج عدالة شهريا على الاجهزة المحمولة للسادة القضاة والاجهزة المكتبية في المحاكم ومتابعة تنزيله وصيانته.

٥٠. تدريب بعض الموظفين في المحاكم وخاصة موظفي الجودة على برامج ميزان ومتابعة تطبيقه بشكل سليم ، وتلقي الطلبات والهواتف وحل المشاكل ومتابعتها ، اضافة الى استصدار التقارير المطلوبة من النظام بالتعاون مع قسم البرمجة . وفحص النسخة التجريبية له .

٥١. متابعة طلبات الانترنت المنزلي للسادة القضاة والموظفين مع شركة اورانج حيث بلغت الاشتراكات اكثر من ١٠٠٠ مشترك

٥٢. المشاركة في اللجان الفنية لعطاءات الأحبار والاجهزة الحاسوبية وملحقاتها .

في مجال مديرية الأبنية والمشاريع

١. إعداد الخطة التنفيذية لمباني مرافق العدالة للأبنية الجديدة والتوسعة والصيانة للأعوام الثلاث القادمة (٢٠١٤-٢٠١٦)، من خلال تشخيص واقع مرافق العدالة ورصد الحاجات من الصيانة والتوسعة، وتحديد خطة المباني للعام ٢٠١٤ ورصد الأموال اللازمة لتنفيذها.

٢. إنشاء أبنية نموذجية حديثة للمحاكم والدوائر التابعة تلبي متطلبات العمل وتهيئها بالدعم اللوجستي والتقني والفني، وإجراء المخاطبات اللازمة للوزارات ومختلف الجهات ذات العلاقة وذلك من خلال:

- إعداد وثائق العطاءات من المكاتب الهندسية والمشاركة في الدراسات.
- المشاركة في تقديم الدراسات الفنية وطرح العطاءات والإحالة.
- متابعة تنفيذ الأعمال الإنشائية للمشاريع.
- تنفيذ الزيارات الميدانية لمتابعة سير العمل.
- تقديم التقارير للإدارة العليا عن سير العمل.

وهذه الأبنية تشمل المشاريع التالية:

٢,١ التحضير والتهيئة لإنشاء قصر عدل معان وتجهيزه حيث تم تخصيص قطعة أرض مناسبة وتم الانتهاء من المرحلة الثانية من التصاميم والدراسات

٢,٢ التحضير والتهيئة لإنشاء قصر عدل الطفيلة وتجهيزه حيث تم تخصيص قطعة ارض مناسبة وتجهيز وثائق لطرح عطاء أسفل منسوب البلاط.

٢,٣ التحضير والتهيئة لإنشـــاء مبنى محكمة اســـتئناف عمان وتجهيزه حيث تم تخصيص قطعة ارض مناسبة وتم طرح عطاء الدراسات وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من التصاميم.
٢,٤ التحضير والتهيئة لإنشاء مبنى دار القضاء العالي والمشروع جاهز للطرح بانتظار رصد المخصصات المالية.
٢,٥ استكمال العمل في مبنى قصر العدل في الرصيفة حيث بلغت نسبة الانجاز للمشروع ٩٧٪.
٢,٦ التحضير والتهيئة لإنشـــاء مبنى نموذجي للمعهد القضائي الأردني حيث تم تخصيص قطعة ارض مناســـبة وتم طرح عطاء الدراسات وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من التصاميم.
٢,٧ اســـتلام أعمال الكهروميكانيك اســـتلاما نهائيا لمشـــروع قصر العدل مادبا، وتنظيم عقـــود صيانة للأنظمة المتقدمة.
٢,٨ اســـتلام أعمال الكهروميكانيك اســـتلاما نهائيا لمشـــروع قصر العدل عجلون، وتنظيم عقود صيانة للأنظمة المتقدمة.
٢,٩ استلام أعمال الكهروميكانيك استلاما نهائيا لمشروع محكمة الجنايات الكبرى وتنظيم عقود صيانة للأنظمة المتقدمة.
٢,١٠ العمـــل علـــى توفير قطع أراضي في (شمال،غرب،شـــرق،جنوب) عمان لبناء محاكم بدايـــة نموذجية، من خلال مخاطبة الجهات ذات العلاقة للمشاركة في تحديد مواقع الأراضي ومواصفاتها ومتابعة الجهات ذات العلاقة للإسراع بتوفير قطع أراضي وتسجيلها واستكمال الإجراءات الأساسية.
٣.تركيب نظام مراقبة أمنية لمباني قصور العدل والمحاكم والدوائر التابعة من خلال:
• طرح العطاءات من خلال لجنة العطاءات المحلية أو لجنة المشتريات أو التنفيذ المباشر من خلال فنيي قسم الصيانة.
• المشاركة في تقديم الدراسات وتحديد الكلفة.
• تنظيم الزيارات الميدانية والإشراف على تنفيذ أعمال المشروع.
حيث تم انجاز المشاريع كالآتي:
٣,١ مبنى قصر العدل في الزرقاء من خلال لجنة العطاءات المحلية.
٣,٢ مبنى مركز الوزارة.
٣,٣ مباني محكمة بداية شمال عمان ومحكمة بداية شرق عمان ومحكمة بداية جنوب عمان ومحكمة بداية غرب عمان والمعهد القضائي الأردني.
٣,٤ المتابعـــة من اجـــل صيانة وتطوير نظام مراقبة لمبنى قصر العدل العبدلي من خلال لجنة وزارة الأشـــغال العامة والإسكان.

٤. صيانة المباني وقصور العدل القائمة من خلال:
• تحضير وثائق العطاءات وجداول الكميات وطرح العطاءات.
• المشاركة في تقديم الدراسات الفنية والاحالة.
• تنظيم الزيارات الميدانية والاشراف على اعمال الصيانة.
• وضع خطة عمل سنوية لأعمال الصيانة حسب الاولويات.
• تقدير الكلفة لأعمال الصيانة ورفعها للجهات ذات العلاقة لاعتمادها وتوفير اللازم.

وذلك للمباني التالية:
٤,١ تجهيـــز وثائق لطرح عطاء صيانة شـــاملة في العام ٢٠١٥ لقصر العدل/ القديم من خلال وزارة الاشـــغال العامة والاســـكان، اضافة الى عمل دراسة شـــاملة لمبنى محكمة التمييز الحالي وبيان امكانية نقل محكمة التمييز الى قصر العدل القديم.
٤,٢ تجهيز وثائق عطاء لطرح عطاء صيانة شـــاملة في العام ٢٠١٥ لقصر العدل/ العبدلي من خلال وزارة الاشـــغال العامة والاسكان.
٤,٣ تم عمل صيانة في مبنى محكمة بداية غرب عمان.
٤,٤ تم عمل صيانة في مبنى محكمة بداية شمال عمان.

٤,٥ تم عمل صيانة الطابق الاول من محكمة بداية العقبة ومرفقاتها.
٤,٦ تم عمل صيانة لمحكمة جنوب عمان وبناء مستودعات.
٤,٧ تم عمل صيانة لدائرة عدم المحكومية في قصر العدل العبدلي.
٤,٨ تم عمل صيانة في مبنى محكمة بداية شرق عمان والمستودعات.
٤,٩ تم عمل صيانة شاملة لمبنى محكمة صلح الاغوار الشمالية.
٤,١٠ تم عمل صيانة لمبنى وزارة العدل.
٤,١١ تم عمل صيانة وتحديث جناح المحاكم الادارية.
٤,١٢ تم عمل صيانة النظارات والوحدات الصحية في قصر العدل اربد.
٤,١٣ تم عمل صيانة لنظام الانذار من الحريق في قصر العدل اربد.
٤,١٤ تم عمل صيانة للسكن الوظيفي للسادة القضاة في محافظة معان.
٤,١٥ تم عمل صيانة لسطح محكمة استئناف عمان ومعالجة الدلف.
٤,١٦ تم عمل صيانة شاملة لخطوط التصريف الصحي والبلاط في محكمة بداية معان.
٤,١٧ تم عمل صيانة للشقق الوظيفية لبعض السادة القضاة والموظفين في محافظة العقبة.
٤,١٨ تم عمل صيانة وتحديث لجناح مكتب معالي رئيس المحكمة الادارية العليا.
٤,١٩ تم عمل صيانة وتحديث لجناح مكتب عطوفة رئيس النيابات العامة.
٤,٢٠ تم عمل صيانة وتحديث لجناح مكتب عطوفة رئيس محكمة استئناف عمان.
٤,٢١ تم عمل صيانة وتحديث لجناح مكتب رئيس محكمة بداية عمان.
٤,٢٢ تم عمل توسعة لدائرة التنفيذ والحاسبة في قصر العدل العبدلي.
٤,٢٣ تم عمل تحديث لدائرة كاتب العدل في محكمة بداية شمال عمان.
٤,٢٤ تم استبدال المصاعد في مبنى محكمة بداية جنوب عمان.
٤,٢٥ تم وضع خطط يومية للصيانة الطارئة وتنفيذها من خلال قسم الصيانة.
٤,٢٦ تم تنظيم جميع عقود صيانة أنظمة الابنية وتجديدها ومتابعتها.
٤,٢٧ تم تزويد جميع المباني باللوحات الارشادية والارمات.
٤,٢٨ تم تزويد جميع مستودعات القضايا في المحاكم والدوائر التابعة برفوف ديكسون وحسب الحاجة.
٤,٢٩ تم تزويد جميع المباني ببرادي عمودية وحسب الحاجة.

٥. وضع خطة لاستئجار مباني جديدة لمباني محاكم الصلح القديمة في المحافظات.

- تقييم وضع المباني الحالي لمحاكم الصلح ومخاطبة وزارة المالية للموافقة على مبدأ الاستئجار.
- المشاركة في لجان الاستئجار الفرعية للمباني.

وذلك للمباني التالية:

٥,١ استئجار مبنى جديد لمحكمة صلح بني عبيد، حيث تم الانتهاء من عملية الاستئجار بانتظار استكمال نواقص المبنى الجديد وترحيل المحكمة.
٥,٢ استئجار مبنى جديد لمحكمة صلح الطيبة، حيث تم الانتهاء من عملية الاستئجار بانتظار استكمال نواقص المبنى الجديد وترحيل المحكمة.
٥,٣ استئجار مبنى جديد لمحكمة صلح الموقر، حيث تم الانتهاء من عملية الاستئجار بانتظار استكمال نواقص المبنى الجديد وترحيل المحكمة.
٥,٤ تم السير بإجراءات استئجار مستودعات لتوسعة دائرة التنفيذ في محكمة بداية شرق عمان، ولم تتم عملية الاستئجار نظرا لارتفاع قيمة الإيجار كما أفادت اللجنة الفرعية للاستئجار.
٥,٥ تم السير بإجراءات استئجار مبنى لدائرة مدعي عام الطفيلة، ولم تتم عملية الاستئجار نظرا لعدم توفر موقع مناسب رغم إعادة استدراج عروض جديدة كما أفادت اللجنة الفرعية للاستئجار.

٥,٦ تم السير بإجراءات استئجار مبنى لمحكمة صلح غور الصافي، وتم إيجاد مبنى مناسب بانتظار استكمال الإجراءات.
٥,٧ تم السير بإجراءات استئجار مبنى لمحكمة صلح الرمثا، حيث تقدم للجنة عرضي سعر وتم رفضهما وإعادة الاستدراج والبحث عن مباني أخرى.
٥,٨ تم السير بإجراءات استئجار مبنى لمحكمة صلح المزار الشمالي، ولم تتمكن اللجنة الفرعية من إيجاد مبنى مناسب.
٥,٩ تم السير بإجراءات استئجار مبنى لدائرة المدعي العام ودائرة التنفيذ/ شمال عمان، وتم الإعلان في الصحف المحلية عن ذلك والسير بإجراءات الاستئجار.
٥,١٠ تم السير بإجراءات استئجار مبنى لمحكمة صلح الجيزة، وتم مخاطبة البلدية بهذا الخصوص وتحديد المتطلبات ضمن مجمع البلدية للدوائر الحكومية.
٥,١١ تم السير بإجراءات استئجار مبنى لمحكمة صلح عين الباشا، بانتظار توفر المخصصات المالية.

٦. وضع خطة تنفيذية لتخفيض استهلاك الطاقة (الكهربائية، المياه، والوقود) ويشمل العمل:
٦,١ عمل المخاطبات والدراسات لتركيب خلايا شمسية في مبنى قصر العدل العبدلي بالتنسيق مع وزارة الطاقة وهيئة تنظيم قطاع الكهرباء وشركة الكهرباء الأردنية.
٦,٢ عمل الدراسات اللازمة لضبط وتوفير استهلاك الطاقة في المباني ومتابعة كمية الوفر في الكهرباء للمحاكم، ووضع أسس لعمل دراسات هندسية لضبط وتوفير الطاقة، حيث تجاوزت كمية الوفر السنوية للكهرباء بالمقارنة مع سنة الأساس (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار سنوياً.
٦,٣ وقد أثمرت الدراسات عن نتائج ايجابية تتمثل بتوفير كميات المحروقات مقارنة بسنة الأساس (٢٠١٢) التي تم استهلاك (٦٢٠٦٠٠) لتر محروقات فيها، حيث تم استهلاك (٣٨٣٨٤٢) لتر للموسم (٢٠١٣-٢٠١٤) أي أن قيمة التوفير (٢٣٦٧٥٨) لتر محروقات وبما قيمته (١٦٣٣٠٠) مائة وثلاث وستون ألفا وثلاثمائة دينار تقريبا.

٧. عمل برامج تدريبية على أعمال الصيانة الطارئة والوقائية وإدارة وترشيد الطاقة من خلال:
التدريب على تشخيص حالة المبنى ورصد الاحتياجات ومتطلبات تنفيذ أعمال الصيانة والصيانة الطارئة. تدريب الموظفين (ضباط الارتباط في المبنى) على إدارة وترشيد الطاقة.

٨. تلبية الاحتياجات وفق المستجدات من غرف قضائية متخصصة: وساطة، وإدارة دعوى، وجناح الأسرة من خلال:
٨,١ التواصل مع الجهات ذات العلاقة للتعرف على احتياجاتهم من الغرف القضائية المتخصصة وإدراجها ضمن الخطة التنفيذية.
٨,٢ التعرف على متطلبات واحتياجات الغرف المتخصصة.

في مجال مديرية الشؤون القانونية

تتكون مديرية الشؤون القانونية من قسمين:
- قسم التشريع(الانظمة والتشريعات والقوانين)
- قسم الاستشارات القانونية.
- الاستشارات الخارجية والمتمثلة:-

١. بيان الرأي القانوني للاستشارات القانونية الواردة من رئاسة الوزراء والوزارات الاخرى والمؤسسات العامة والرسمية.
٢. بيان الرأي القانوني حيال دستورية وقانونية الإتفاقيات وخطابات الضمان التي تبرمها الحكومة مع جهات خارجية كان اخرها (السندات الامريكية اليوروبوند).
٣. بيان الرأي القانوني حيال الإستدعاءات المختلفة الواردة الى الوزراة من المواطنين بمواضيع قانونية مختلفة (كطلب الإعفاء من غرامات, قضايا واستفسارات تتعلق بقانون المالكين والمستأجرين وقانون العقوبات وغير ذلك، وطلب الحصول على المعلومات).

١. الاستشارات الداخلية والمتمثلة بـ:-

١. بيان الرأي القانوني بالاستشـــارات القانونية المتعلقة بمســـائل تتعلق باعمال الوزارة مثل (الموارد البشرية، والمالية و الادارية والرقابة الداخلية)

٢. تقديم الاستشارات للجنة العطاءات وقسم المشتريات

٣. بيـــان الراي القانوني بالاستشـــارات التي تحال من جميع المديريات الداخلية في الـــوزارة والمحاكم مع التنويه بان عدد الاستشـــارات الواردة الى المديرية قد بلغ عددها حتى تاريخه (٨٥٠) استشارة والمنجز منها تقريباً (٨٣٠) استشارة، علماً ان المعاملات الغير منجزة و البالغ عددها تقريبا (٢٠) معاملة هي وارد جديد ولا زالت قيد الدارسة.

ثالثاً: قسم التحقيقات:

مختص بالتحقيق مع موظفي وزارة العدل حيال المخالفات المســـلكية المنســـوبة اليهم اثنـــاء تأدية الوظيفة العامة والتنســـيب للادارة بالإجراء القانوني الواجب اتخاذه كالإحالة الى المجلس التأديبي أو المدعي العام المختص أو التنســـيب بالعقوبات التأديبية المناســـبة وفقا لنظام الخدمة المدنية رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٣ وتعديلاته وقد بلغ عددها تقريبا لهذا العـــام (٣٢) قضية تحقيقية المنجز منها (٢٩) مع التنويـــه ان لجان التحقيق الغير منجزة وعددها تقريبا (٣) لا زالت قيد التحقيق.

رابعاً: اعمال ومهام اخرى مناطة بمديرية الشؤون القانونية:-

١. امانة ســـر المجلس التأديبي ومتابعة شـــؤونه لموظفي وزارة العدل وباقي موظفي الوزارات الاخرى وفقا لنظام الخدمة المدنية رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٣ وتعديلاته وقد بلغ عدد القضايا التي قيدت في العام ٢٠١٤ (١٢) ومدوره (١) قضية.

٢. مشـــاركة المديرية في لجان الدراسات الداخلية وهي (لجنة الرســـوم القضائية و لجنة دراسة اعمال المحضرين ، ولجان التحقيق الخارجية ، ولجنة دراســـة منظومة التشريعات الجزائية والمدنية وتطويرها، سرقة القاصة الحديدية في قسم المحاســـبة في محكمة بداية الســـلط، اتلاف مضبوطات القضايـــا الواردة في دائرة المكتبة الوطنية، تجاوزات شـــركة النظافة في محاكم الشمال، لجنة اعداد موازنة صديقة للطفولة في وزارة العدل، لجنة دراسة الشكاوى المقدمة ضد وزارة العدل ، لجنة التظلمات).

٣. مشاركة المديرية في لجان الدراسات الخارجية منها (لجنة قانون الاحوال المدنية ، لجنة قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ،لجنـــة قانون التجمعات النقابية لموظفي الدولة، لجنة قانون البينات الشـــخصية، لجنـــة التدقيق والتحقيق في دائرة تنفيذ معان،لجنة الوقاية من اضرار التدخين، لجنة متابعة التفاوض في الدعاوى القضائية المتعلقة في منطقة العقبة الحرارية، مناقشة التوصيات الخاصة بالاطار القانوني لمفتشي البيئة، مشروع عدالة الاطفال، دراسة اتفاقية التعويض التكميلي عن الاضرار النووية، برنامج الامم المتحدة الانمائي لتقييم المشـــاريع والمبادرات القائمة، لجنة دراسة الانتجار غير المشروع بمنتجات التبغ).

٤. تمثيل الوزارة في المؤتمرات والندوات والدورات الداخلية والخارجية ذات العلاقة في عمل المديرية .

في مجال مديرية حقوق الإنسان وشؤون الأسرة:

تتكون مديرية حقوق الانسان وشؤون الاسرة من الاقسام التالية :

١. قسم الاسرة

٢ . قسم حماية الحقوق والحريات

٣ . قسم منع الاتجار بالبشر

٤ . قسم المساعدة القانونية

اولا : المشاركة في ورش عمل واجتماعات ذات صلة :

• المشاركة مع الوفد الذي ناقش التقرير المقدم الى لجنة حقوق الطفل في جنيف بخصوص اتفاقية حقوق الطفل
• المشـــاركة في اجتماع اللجنة المشـــتركة لمجالس وزراء العدل والداخلية والصحة العرب والجهات الرسمية المعنية بالشؤون الدينية، والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / القاهرة يومي ٩ و ٢٠١٤/٤/١٠.
• المشـــاركة في ورشـــة عمل لبحث موضوع (حماية الاطفال بالتعـــاون بين وزارة الداخليـــة ومنظمة الامم المتحدة للطفولة) بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٨م .
• المشـــاركة في ورشـــة عمل حول (انتقال الشباب والشابات في الاردن الى ســـوق العمل) بتاريخ ٢٠١٤/٥/٨م وذلك بالتعاون بين وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية ودائرة الاحصاءات العامة .
• اللقاء التشـــاركي لادارج الانشـــطة الصديقة للطفل و الحاســـة للجندر في الخطة التنفيذية لوزارة العدل تاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ .
• ورشة عمل في مركز الوزارة تاريخ ٢٠١٤/٤/٦ .بعنوان (آليات الرصد في مراكز الاصلاح و التاهيل) والتي تم تنظيمها من قبل منظمة الاصلاح الجنائي .
• المشـــاركة في الورشة التدريبية بعنوان (بناء قدرات المجتمع المدني في مجال مكافحة الاتجار بالبشر) في دولة قطر والتي نظمت بالتعاون بين المؤسســـة القطرية للحماية والتأهيل الاجتماعـــي و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجامعة الدول العربية وذلك خلال الفترة من ٨ - ١٠ / ٩ / ٢٠١٤
• المشـــاركة في ورش العمـــل حول دمج النوع الاجتماعي وذلك ضمن فعاليات مشـــروع دعـــم المجتمع المدني وحوار السياسات في الأردن والتي عقدتها اللجنة الوطنية
لشـــؤون المرأة بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية السياسية من ١٤ - ١٨/ ٢٠١٤/٩ في مقر اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المراة .
• المشـــاركة في ورشـــة عمل حول الســـيطرة على الغضب في التعامل مع الأحداث ، والتي نظمت من قبل الاتحاد الأوروبي بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنميـــة الاجتماعية خلال الفترة الزمنيـــة الواقعة بين ٢١-٢٠١٤/٩/٢٥ .
• المشـــاركة في ورشة عمل بعنوان (اتفاقية حقوق الطفل - الانجازات والتحديات) في مركز زها الثقافي خلال الفترة الزمنية من ٩ - ١٠ / ٩ / ٢٠١٤ م .
• تنظيم ورشـــة عمل بعنوان (مفاهيم حقوق الإنســـان) لموظفي وزارة العدل ، من قبل كادر مديرية حقوق الانســـان وشؤون الاسرة وهي ورشة عمل تعريفية بمفاهيم الحقوق والحريات العامة .
• القيام باعطاء محاضرات حول القوانين ذات العلاقة بالمراة والاسرة والطفولة الى موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي وضباط ارتباط اللجنة الوطنية الاردنية لشـــؤون المراة وذلك تنفيذا للمحور الخامس من استراتجية وزارة العدل المتعلقة بنشر الثقافة القانونية وذلك بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ و ٢٠١٤/١٢/٤ .
• تنظيم وحضور الاجتماعات ذات العلاقة بتنفيذ مشروع كرامة المعني بمناهضة التعذيب (المرحلة الثالثة
• حضور اجتماعات لجنة التشريعات المكونة من عدد من ضباط ارتباط وحدة حقوق الانسان في رئاسة الوزراء .

ثانيا : المشاركة في اللجان التالية ومتابعة اعمالها :

لجنة العمل على التقرير الخاص باعداد موازنات صديقة للطفل في وزارة العدل .
• لجنة تعديل نظام دور الحماية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٤ / وزارة التنمية الاجتماعية
• لجنة اعداد مشروع قانون معدل لقانون وزارة التنمية الاجتماعية / وزارة التنمية الاجتماعية
• لجنة تعديل قانون الحماية من العنف الاسريرقم ٦ لسنة ٢٠٠٨ / المجلس الوطني لشؤون الاسرة

• تم تأسيس لجنة الرقابة الالكترونية برئاسة عطوفة أمين عام وزارة العدل وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة ، ومتابعة اجتماعاتها .

• عضو في اللجنة الفنية لمشروع تحديث الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف في المجلس الوطني لشؤون الأسرة

• عضو في اللجنة الفنية لمشروع تقييم الاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩.

• وزارة العدل عضو في اللجنة الفنية لمراجعة وتطوير مسودة الأنظمة والتعليمات اللازمة لإنفاذ قانون الأحداث الجديد

• عضو في التحالف الوطني لمتابعة قرار مجلس الأمن الخاص بحماية المرأة في النزاعات المسلحة (القرار رقم ١٣٢٥) في اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

• العمل على تأسيس ومأسسة قسم المساعدة القانونية وتأسيسه في مديرية حقوق الانسان وشؤون الاسرة في وزارة العدل .

• الاشراف على حفل اطلاق التقرير الوطني الاول للجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر

• مراجعة المسودة النهائية لمشروع القانون المعدل لقانون حقوق الاشخاص المعوقين وتعديلاته رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٧

• ويجري العمل حاليا على مراجعة شاملة لقانون العقوبات في وزارة العدل

• التنسيق والإشراف على الدورات التدريبية المتعلقة بتطبيق قانون الأحداث الجديد للسادة القضاة والمدعين العامية في كل من اقليم الوسط والشمال والجنوب .

• التنسيق لورشتي عمل - مدمجتين - بخصوص منع الاتجار بالبشر بالتعاون مع المؤسسة القطرية للتأهيل الاجتماعي والمكتب الإقليمي لمكافحة المخدرات والجريمة في العاصمة عمان والتي عقدتا في الفترة الزمنية من ٣٠/ ١١- ٢٠١٤/١٢/٢ .

• التنسيق لورش عمل للسادة القضاة والمدعين العامين حول أنشطة المرحلة الثالثة من مشروع كرامة المعني بمناهضة التعذيب .

• تنظيم دورة تدريبية حول تعزيز حق الاشخاص ذوي الاعاقة في اللجوء الى القضاء وذلك تنفيذا للهدف الاول من الاستراتجية الوطنية للاشخاص ذوي الاعاقة يوم الثلاثاء الموافق ١١/٢٥/

• اعداد العديد من المذكرات الرسمية والردود وارسالها الى وزارة الخارجية الاردنية تمهيدا لارسالها الى الجهات المعنية ، ومن ابرز الامثلة على هذه المذكرات :

• تقرير وزارة العمل الأمريكية حول أسوأ أشكال عمالة الاطفال في الاردن

• مذكرة حول انجاز التزامات وزارة العدل بتنفيذ بنود الإستراتجية الوطنية للاشخاص ذوي الاعاقة .

• بتاريخ ١٤/ تشرين الاول / ٢٠١٤ تم توقيع مذكرة تفاهم حول المساعدة القانونية بين وزارة العدل ومركز العدل للمساعدة القانونية والتي تضمنت العديد من البنود ومنها التزام مركز العدل للمساعدة القانونية بتوفير الخبرات والمعلومات لوزارة العدل لتطوير معايير خاصة باستحقاق المساعدة القانونية ، ودعم تأسيس الوحدات المتخصصة داخل الوزارة أو أي جهات أخرى يتم الاتفاق عليها ، وتطوير نظام اجراءات التحقق واحالة القضايا وتطوير نماذج تقديم المساعدة ، واعداد الدراسات التي تعنى بتعزيز تكافؤ الفرص في الوصول الى العدالة ، كما ويلتزم مركز العدل بتوفير خدمات المساعدة القانونية التي تحال من وزارة العدل وغير ذلك من مجالات التعاون.

اهم المطالعات :

• مطالعة حول كتاب معالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٧م والمتضمن أهم النقاط التي تطرق اليها المقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد السيد Bielefeldt Heiner ، لدى تقديمه لتقريره أمام مجلس حقوق الانسان تاريخ ٢٠١٤/٣/١١م ، حول الزيارة التي قام بها الى الاردن في شهر أيلول من العام الماضي .

• مطالعـــة حول كتاب معالي وزير الخارجية تاريخ ٢٠١٤/٤/٣م ، بخصوص المبادرة التي اطلقتها المملكة المتحدة مؤخرا حول انهاء العنف الجنسي في النزاعات المسلحة ، والتي تركز على حشد الجهود الدولية وتعزيزها لحماية المستضعفين من النساء والاطفال الذين يتعرضون للعنف الجنسي في النزاعات ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم امام القضاء . حيث يقـــوم الجانـــب البريطاني بالتحضير لعقد قمة عالمية حـــول هذا الموضوع في لندن في الفترة مـــن ١٠-٢٠١٤/٦/١٣م ، وسيشارك الاردن في هذه القمة بصفته داعما للمبادرة البريطانية (champion).

• مطالعة حول كتاب معالي وزير الخارجية وشـــؤون المغتربين رقم(٩٤٢٢/٦٨/١٢) تاريـــخ ٢٠١٤/٢/٢٦م مرفقا صورة عن الاســـتبيان الذي اعدته مؤسسة walk free، وهي مؤسسة حقوقية عالمية استرالية معنية بقضايا العبودية الحديثة تشتمل استراتيجيتها على تعبئة حركة ناشطة عالمية ، واجراء بحوث على اعلى مستوى من الجودة تتضمن معلومات كثيرة ومفصلة عن العبودية الحديثة في العالم منها (تقرير مؤشر العبودية الحديثة ٢٠١٣) .

• مطالعة حول كتاب معالي وزير الخارجية وشـــؤون المغتربين رقـــم ١٢ / ٢٤ / ٢٤٣٨ تاريخ ٢٠١٤/١/١٩ بخصوص رد وزارة العدل حول اســـتحقاق تقديم تقرير الاردن الدوري الثالث امام لجنـــة الامم المتحدة لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة

• مطالعة حول كتاب معالي وزير الخارجية وشـــؤون المغتربـــين بخصوص الملاحظات الواردة من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان ومناهضة التعذيب .

• مطالعة حول خطة عمل مشروع "تعزيز الوعي حول الوقاية من الاتجار بالبشر في مدينة اربد" و المقدم من المنظمة الدولية للهجرة للدراسة.

• مطالعة حول كتاب معالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين تاريخ ٢٠١٤/٤/١٥، ومرفقه كتاب سفير الأردن في القاهرة تاريـــخ ٢٠١٤/٣/٢٠ المتعلقين بإبداء الملاحظات والمقترحات بخصوص مشـــروع الدليل الاسترشـــادي العربي لمناهضة التعذيب المقترح من دولة فلسطين الشقيقة.

• مطالعـــة حول كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم تاريخ ٢٠١٤/٤/١٥، حول أبرز القضايا والمطالب والمتعلقة بســـائقي المركبات العمومية.

• مطالعة حول كتاب معالي وزير الخارجية وشؤون المغتربين المتعلق بإبداء الملاحظات والمقترحات المتعلقة بوزارة العدل بخصوص تقرير التقدم والانجاز حول خطة العمل الأوروبية الأردنية المشتركة عن العام ٢٠١٣، (Action Plan/ Progress Report)، و مرفقه التقرير الأوروبي المشار إليه.

• الرد على تقرير وزارة الخارجية الامريكية حول اسوا اشكال عمالة الاطفال في الاردن

• مذكرة حول انجاز التزامات وزارة العدل بتنفيذ بنود الاســـتراتجية الوطنية للاشخاص ذوي الاعاقة التنسيق والإشراف علـــى الدورات التدريبية المتعلقة بتطبيق قانون الأحداث الجديد للســـادة القضاة والمدعين العامية في كل من اقليم الوسط والشمال والجنوب .

• اعداد الرد الرسمي حول تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للحريات الدينية لعام٢٠١٣.

امور اخرى

• التنســـيق لورشـــتي عمل - مدمجتين - بخصوص منع الاتجار بالبشـــر بالتعاون مع المؤسســـة القطرية للتأهيل الاجتماعي والمكتب الإقليمي لمكافحة المخدرات والجريمة في العاصمة عمان والتـــي عقدتا في الفترة الزمنيـــة من ٣٠/ ١١- ٢٠١٤/١٢/٢ .

• التنســـيق لورش عمل للســـادة القضاة والمدعين العامين حول أنشـــطة المرحلة الثالثة من مشروع كرامة المعني بمناهضة التعذيب .

• تنظيم دورة تدريبية حول تعزيز حق الاشـــخاص ذوي الاعاقة في اللجـــوء الى القضاء وذلك تنفيذا للهدف الاول من الاستراتجية الوطنية للاشخاص ذوي الاعاقة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/١١/٢٥

• اعداد العديد من المذكرات الرســـمية والردود وارسالها الى وزارة الخارجية الاردنية تمهيدا لارسالها الى الجهات المعنية ، ومن ابرز الامثلة على هذه المذكرات :

• تقرير وزارة العمل الأمريكية حول أسوأ أشكال عمالة الاطفال في الاردن

• مذكرة حول انجاز التزامات وزارة العدل بتنفيذ بنود الإستراتجية الوطنية للاشخاص ذوي الاعاقة
• تشكيل لجنة لوضع مشروع لنظام المساعدة القانونية سندا لاحكام المادة (٧٨/ ٨) من قانون نقابة المحامين الاردنيين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ والذي ينص على اصدار مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون
• بتاريخ ١٤/ تشرين الاول / ٢٠١٤ تم توقيع مذكرة تفاهم حول المساعدة القانونية بين وزارة العدل ومركز العدل للمساعدة القانونية والتي تضمنت العديد من البنود ومن ضمنها التزام مركز العدل للمساعدة القانونية بتوفير الخبرات والمعلومات لوزارة العدل لتطوير معايير خاصة باستحقاق المساعدة القانونية , ودعم تأسيس الوحدات المتخصصة داخل الوزارة أو أي جهات أخرى يتم الاتفاق عليها , وتطوير نظام اجراءات التحقق واحالة القضايا وتطوير نماذج تقديم المساعدة , واعداد الدراسات التي تعنى بتعزيز تكافؤ الفرص في الوصول الى العدالة , كما ويلتزم مركز العدل بتوفير خدمات المساعدة القانونية التي تحال من وزارة العدل وغير ذلك من مجالات التعاون.
• الاشراف على حفل اطلاق التقرير الوطني الاول للجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للاعوام ٢٠٠٩ -٢٠١٣

في مجال مديرية الاتصال

- تنظيم (١٠) مؤتمرات صحفية ورسمية والمتعلقة بالأنشطة الخاصة بالوزارة أو المتعلقة بعملها وتغطيتها اعلاميا.
- تنظيم(٣٢) ورشة عمل خاصة بوزارة العدل
-تنظيم (٢٠) جولة الى مختلف المحاكم في المحافظات والمعهد القضائي ومراكز الاصلاح والتأهيل
- تنظيم زيارة الوفود الدولية والعربية والمحلية .
- نشر ما يقارب (١١٠) خبر صحفي يتعلق بطبيعة عمل وزارة العدل وخدماتها, والأنشطة والفعاليات التي تنظمها وتشارك بها الوزارة , وتوزيعها على الصحف اليومية وموقع وزارة العدل الالكتروني وعلى قناتي التلفزيون الاردني وقناة رؤيا .
- إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية الهادفة إلى زيادة وعي الجمهور بحقوقه وواجباته الدستورية والقانونية والقضائية, وتعريفه بكل ما يتعلق بطبيعة عمل الوزارة, وما يرتبط بذلك من مفاهيم وإجراءات وممارسات.
- إضافة رابط موقع شهادة عدم المحكومية ورابط الخدمات الالكترونية على موقع الوزارة الالكتروني بالتعاون مع مديرية أنظمة المعلومات.
- إعداد التقارير الصحفية اليومية ورقيا.
- إصدار العدد السابع عشر والثامن عشر من نشرة وزارة العدل الإخبارية ورقيا الكترونيا.
- تنفيذ قرارات الإعلان لمحاكم ومديريات ووحدات الوزارة الإدارية .
- متابعة وتحديث موقع الوزارة الالكتروني الجديد بالتعاون مع لجنة إدارة وإدامة الموقع الالكتروني..
- تنزيل مقتنيات المكتبة على برنامج الإكسل و تم نشره على موقع وزارة العدل (مكتبة لكل قاضي) .
- تقديم خدمة الإعارة للمستفيدين من الكتب المتوفرة .
- مخاطبة نقابة المحامين و الحصول على مطبوعات النقابة لآخر تعديلات القوانين
- متابعة انجازات ونشاطات المديريات المختلفة في الوزارة من خلال إعداد مواد صحفية خاصة بطبيعة عملها ونشاطاتها ونشرها وفق الآلية المعتمدة.

ابرز الاخبار الصحفية التي نشرتها مديرية الاتصال في وسائل الاعلام (المؤتمرات، ورش العمل، الندوات)

١- اختتام برنامج تدريبي عن مكافحة الاتجار بالبشر ٢٠١٤/١٢/٢
٢- العدل توقع مذكرة تفاهم مع شركة المتحدون للتواصل الإعلامي ٢٠١٤/١٢/١١
٣- وزير العدل: الحكومة تولي ملف حقوق الإنسان أولوية كبيرة ٢٠١/١٢/١١
٤- العدل تناقش تطبيق الرقابة الالكترونية بديلا للتوقيف ٢٠١٤/١٢/١٦
٥- وزير العدل يفتتح ورشة عن قانون الوساطة ٢٠١٤/١٢/٢٠
٦- ندوة باليرموك بعنوان "ستبقى يا وصفي خالداً في قلوبنا وعقولنا" ٢٠١٤/١٢/٢٢
٧- انطلاق البرنامج التدريبي حول مكافحة الاتجار بالبشر ٢٠١٤/١١/٣٠
٨- وزارة العدل تناقش القضايا البنكية وإجراءات المحاكم وتشكل لجنة للمتابعة ٢٠١٤/١١/٢٦
٩- بطولة كرة القدم الكروية الثالثة لوزارة العدل ٢٠١٤/١١/٢٢
١٠- التلهوني يشارك باجتماعات مجلس وزراء العدل العرب ٢٠١٤/١١/١٩
١١- ورشة عمل حول مشروع قانون جديد للتنفيذ القضائي ٢٠١٤/١١/١٧
١٢- (٩٦٤) محاميا يؤدون اليمين القانونية خلال عام /٢٠١٤
١٣- جولات معالي وزير العدل يتفقد سير العمل في محكمة شمال عمان ٢٠١٤/١١/٤ .
١٤- انطلاق فعاليات مؤتمر الاصلاح الجنائي وحقوق الانسان٢٠١٤/١١/٣
١٥- انطلاق فعاليات ندوة العدالة الجنائية للأحداث ٢٠١٤/١٠/٢٩
١٦- التلهوني: اجهزه محموله يدويا لاجراء التبليغات القضائيه بالطرق الالكترونيه ٢٠١٤/١٠/٢٨
١٧- وزير العدل يلتقي رئيس واعضاء غرفة تجارة عمان ٢٠١٤/١٠/٢٧
١٨- وزير العدل يتفقد سير محكمة بداية عمان عمان ٢٠١٤/١٠/٢١
١٩- الاردن الثالث عربيا في مكافحة غسل الاموال ٢٠١٤/١٠/٢٠
٢٠- وزارة العدل توقع مذكرة تفاهم مع مركز العدل للمساعدة القانونية ٢٠١٤/١٠/١٥
٢١- وزير العدل والسفير الايراني يبحثان تعزيز التعاون القانوني ٢٠١٤/١٠/١٥
٢٢- التلهوني يؤكد ايلاء الحكومة اهمية كبرى لحقوق الانسان ٢٠١٤/١٠/١٣
٢٣- جمالية: العدل مستمرة في دعم اللجنة الوطنية للعدالة الجزائية ٢٠١٤/١٠/٢
٢٤- اطلاق ميثاق تحالف عمان ٢٠١٤/٩/٢٥
٢٥- أمين "العدل" يؤكد اهمية التوصل مع موظفي المحاكم ٢٠١٤/٩/٢٢
٢٦- بحث التعاون القضائي والقانوني مع إيران ٢٠١٤/٩/١٨
٢٧- اختتام المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في طهران ٢٠١٤/٩/١٨
٢٨- التلهوني: الأردن رافض للإرهاب ومصمم على محاربته ٢٠١٤/٩/١٦
٢٩- وزير العدل يترأس الوفد الاردني الى طهران ٢٠١٤/٩/١٣
٣٠- التلهوني:ترخيص قضاة ومحامين متقاعدين باختصاصات كاتب العدل ٢٠١٤/٩/٦
٣١- وزير العدل يبحث مع نظيره الدنماركي اوجه التعاون بين البلدين في المستقبل ٢٠١٤/٩/٣
٣٢- مذكرة تفاهم للربط الالكتروني بين العدل والامن العام ٢٠١٤/٩/٢
٣٣- توقيع مذكرة تفاهم بين دائرة مراقبة الشركات ووزارة العدل ٢٠١٤/٩/٢
٣٤- MEPS توفر خدمات الدفع الآمن عن طريق البطاقات لوزارة العدل ٢٠١٤/٩/١
٣٥- التلهوني: تعديلات (الأحوال المدنية) ستسهم بتسريع إجراءات التقاضي ٢٠١٤/٨/٢٦
٣٦- ورشة عمل عن العقوبات المجتمعية في القضايا الجزائية بإربد ٢٠١٤/٨/٢٣
٣٧- التلهوني: ارتفاع معدلات انحراف الصغار يحتاج لقانون أحداث جديد ٢٠١٤/٨/٢٢
٣٨- التلهوني يؤكد أهمية صياغة خطوط وطنية لحقوق الإنسان في المملكة ٢٠١٤/٨/١٣

٣٩- لجنة الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان تلتقي مؤسسات المجتمع المدني ٢٠١٤/٨/١٣
٤٠- التلهوني: ربط الكتروني بين الدوائر العدلية ودائرة الاراضي ٢٠١٤/٨/١٢
٤١- لجنة لصياغة الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ٢٠١٤/٨/١١
٤٢- التلهوني: الاردن يسعى لتعزيز مكانته تقارير التنافسية ٢٠١٤/٨/١١
٤٣- التلهوني : تشديد عقوبة المتحرشين ونشر صورهم في الصحف اليومية ٢٠١٤/٧/٢١
٤٤- إطلاق دراسة تحليلية للموازنات الصديقة للطفل... "الأوقاف" و"العدل" ٢٠١٤/٦/٢٥
٤٥- مناقشة الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان ٢٠١٤/٦/٢٤
٤٦- الأميرة بسمة ترعى إشهار جمعية مكافحة العبودية ومنع الاتجار بالبشر ٢٠١٤/٦/١٨
٤٧- ورشة عمل عن مشروع قانون التنفيذ الجديد لسد ثغرات القانون الحالي ٢٠١٤/٦/١٦
٤٨- ورشة عن قانون التحكيم الاردني موائم للقواعد العالمية ٢٠١٤/٦/١٥
٤٩- التلهوني يبحث مع وزير العدل الفرنسي السابق تطوير العلاقات القانونية والقضائية ٢٠١٤/٦/١٠
٥٠- ورشة عن الشيك بلا رصيد ظاهرة تؤرق المحاكم ٢٠١٤/٦/٧
٥١- جمالية يستقبل رئيس هيئة مكافحة الفساد التونسية ٢٠١٤/٦/٤
٥٢- "العدل" و"الاردنية لضمان القروض " يوقعان مذكرة تفاهم ٢٠١٤/٦/٣
٥٣- المجلس القضائي يدرس إنشاء محكمة بحرية في العقبة ٢٠١٤/٦/١
٥٤- ورشة اقليم الجنوب للتعرف على احتياجات المحاكم ٢٠١٤/٥/٢٩
٥٥- ورشة عمل تناقش تعديلات قانون التنفيذ ٢٠١٤/٥/٢٧
٥٦- مذكرة تفاهم لتمديد عمل كتاب العدل المنتدبين بغرفة تجارة عمان ٢٠١٤/٥/٢٧
٥٧- وزير العدل يزور سجن ماركا ٢٠١٤/٥/٢٦
٥٨- اجتماع اقليمي قضائي يؤكد دور المعاهد القضائية بحماية حقوق الانسان والحريات العامه ٢٠١٤/٥/٢٦
٥٩- ورشة عمل حول احتياجات المحاكم ٢٠١٤/٥/٢٠
٦٠- ورشة عمل حول خدمات وزارة العدل "نظرة حول المستقبل" ٢٠١٤/٥/١٩
٦١- وزير العدل يلتقي مدير الأمن ٢٠١٤/٥/١٨
٦٢- التلهوني يبحث التعاون مع «العربية الأوروبية للبيئة» ٢٠١٤/٥/٤
٦٣- التلهوني يبحث تعزيز التعاون القانوني والقضائي مع مفوضية البندقية ٢٠١٤/٤/٢٧
٦٤- امين عام وزارة العدل يستقبل البارونة باتريشيا سكوتلاند من المملكة المتحدة ٢٠١٤/٤/٢٣
٦٥- سفير النوايا الحسنة لحقوق الانسان يكرم وزير العدل ٢٠١٤/٤/١٦
٦٦- وزير العدل يتفقد محكمة صلح الاغوار الشمالية ٢٠١٤/٤/٩
٦٧- وزارة العدل تعقد دورة تدريبية حول "الرصد في مراكز الاصلاح والتأهيل ٢٠١٤/٤/٦
٦٨- إطلاق التقرير الوطني الأول للجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ٢٠١٤/٤/٣
٦٩- النسور يتفقد عددا من المشروعات الخدمية والتنموية في عجلون ٢٠١٤/٣/٣١
٧٠- التلهوني يبحث مع وزير العدل العماني العلاقات القانونية والقضائية ٢٠١٤/٣/٢٤
٧١- التلهوني يبحث مع السفير الدنماركي تعزيز التعاون القانوني والقضائي ٢٠١٤/٣/١٨
٧٢- التلهوني يوجه لإنشاء مستودع مركزي لحفظ ملفات القضايا ٢٠١٤/٣/١٨
٧٣- وزير العدل يبحث مع سفير عُمان تعزيز التعاون القانوني القضائي ٢٠١٤/٣/١٥
٧٤- التلهوني يلتقي رئيس المحكمة الاتحادية العليا للامارات العربية ٢٠١٤/٣/١٣
٧٥- وزير العدل يبحث التعاون القانوني والقضائي مع العراق ٢٠١٤/٣/١١
٧٦- ١٢٨ محاميا يؤدون اليمين القانونية امام وزير العدل ٢٠١٤/٣/١٠

٧٧- وزير العدل يلتقي السفير السعودي في عمان ٢٠١٤/٣/٣

٧٨- التلهوني والنعيمات: الحكومة ملتزمة بسد الثغرات بمجال حقوق الانسان ٢٠١٤/٣/٤

٧٩- التلهوني يبحث التعاون القانوني والقضائي مع نظيره اليمني ٢٠١٤/٣/٤

٨٠- وزير العدل : الاهتمام بآلية التبليغات لضمان تقصير أمد الدعاوي ٢٠١٤/٢/٢٦

٨١- وزير العدل: الاردن من اوائل الدول العربية التي تسعى الى تبني العقوبات البديلة ٢٠١٤/٢/٢٤

٨٢- تعيين محاسبين بدائرة التنفيذ القضائي ومطار الملكة علياء ٢٠١٤/٢/٢٤

٨٣- وزير العدل يلتقي السفيرة التونسية ٢٠١٤/٢/١٨

٨٤- وزارة العدل تنظم ورشة للأعيان حول العقوبات البديلة ٢٠١٤/٢/١٧

٨٥- التلهوني يلتقي نائب السفير الامريكي ٢٠١٤/٢/١١

٨٦- وزير العدل يستقبل سفيرة الاتحاد الاوروبي ٢٠١٤/٢/٥

٨٧- وزير العدل يلتقي رئيس المجلس الاعلى للقضاء القطري ٢٠١٤/٢/٤

٨٨- توقيع اتفاقية بين وزارة العدل وشركة قسطاس لتقنية المعلومات ٢٠١٤/٢/٤

٨٩- نظام محوسب في المحاكم يخفض نسب التوقيف ٣٠٪ ٢٠١٤/٢/٣

٩٠- ٧١ محامياً يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل ٢٠١٤/٢/٣

٩١- التلهوني : اجراءات جديدة في دوائر التنفيذ لإنجاز المعاملات بسرعة وكفاءة ٢٠١٤/١/٢٧

٩٢- اللجنة الوزارية تنهي توصيات حقوق الانسان ٢٠١٤/١/٢٨

٩٣- وزير العدل يستقبل السفير الهولندي ٢٠١٤/١/٢١

٩٤- وزير العدل يستقبل الممثل الاقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان ٢٠١٤/١/٢١

٩٥- اجتماع تنسيقي بين وزارة العدل والجهاز القضائي والامن العام ٢٠١٤/١/٢٠

٩٦- وزير العدل يفتتح ندوة عن التحكيم ٢٠١٤/١/١٨

٩٧- الوطنية المكبرة لحقوق الانسان تعقد اجتماعها الثالث بوزارة العدل ٢٠١٤/١/٦

٩٨- وزير العدل يبحث مع مدير الامن العام التعاون القانوني والشرطي ٢٠١٤/١/٥

وزارة العدل

لجان الانشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية
(مديرية الاتصال)

ضمن إستراتيجية الاتصال التي تتبناها وزارة العدل، والهادفة إلى تعزيز الاتصال والتواصل بين سائر موظفي الوزارة والمحاكم، بينهم وبين نظرائهم لدى شركاء الوزارة الإستراتيجيين من القطاعين العام والخاص و مؤسسات المجتمع المدني بما يرسخ مبدأ الشراكة وإيجاد بيئة عمل داعمة تساند روح الفريق الواحد، وترسيخ صورة الوزارة كمؤسسة رسمية تشجع المبادرات الشخصية وتحفز الطاقات الإبداعية لعنصرها البشري باعتباره رأس المال الحقيقي الذي تبنى عليه جميع جهود التطوير والتحديث، من خلال لجان النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية في الوزارة.

بطولة وزارة العدل الكروية الثالثة

تحت رعاية وزير العدل د.بسام التلهوني، نظمت اللجنة الرياضية في وزارة العدل بالتنسيق مع مديرية الاتصال فعاليات بطولة وزارة العدل الكروية الثالثة والتي انطلقت على ملاعب القويسمة بمشاركة ثمانية فرق على مجموعتين، ضمت الاولى فرق محكمة بداية عمان (قصر العدل)، محكمة الجنايات الكبرى، محكمة جنوب عمان، نقابة المحامين الاردنيين فيما ضمت المجموعة الثانية فرق مركز الوزارة، محكمة استئناف عمان، محكمة شرق عمان، محكمة شمال عمان

وفاز فريق محكمة شرق عمان بلقب بطولة خماسيات وزارة العدل الثالثة لكرة القدم بعد تغلبه في المباراة النهائية على فريق مركز الوزراة ١/٠. وتابعها جمهور كبير من موظفي وزارة العدل.

ونال فريق نقابة المحامين المركز الثالث، وفريق محكمة الجنايات الكبرى المركز الثالث مكرر.

واشرف على البطولة خليل حمدان و بلال ابوسليم واحمد حيمور وعلاء ابو حمد، وشارك بها ثمانية فرق هي محكمة بداية عمان، محكمة الجنايات الكبرى، محكمة جنوب عمان، نقابة المحامين ، مركز الوزارة، محكمة استئناف عمان، محكمة شرق عمان ومحكمة شمال عمان.

إصدارات وزارة العدل 2013 - 2014

بهدف نشـــر الثقافة والتوعية القانونية قامت وزارة العدل بتنفيذ عدد النشـــرات التي تم نشـــرها على موقعي الوزارة الالكتروني والداخلي Intranet بالتنسيق مع الجهات المعنية ومن أبرزها:

١- بروشور الخدمات الالكترونية في وزارة العدل بالتنسيق مع مديرية انظمة المعلومات

٢- النشرة الإخبارية السابعة عشر والثامنة عشر لوزارة العدل.

٣- بروشور بطولة وزارة العدل الكروية الثالثة

٤- استراتيجية وزارة العدل(٢٠١٤-٢٠١٦)

٥- تقرير حقوق الانسان وشؤون الاسرة

٦- الدليل الاجرائي للقضاة

٧- الدليل الاجرائي للمحامين

٨- الدليل الاجرائي للاطفال واولياء امورهم

٩- دليل اجراءات التوقيف ما قبل المحاكمة

وزارة العدل

العدل في صور

(Petra)

Japan

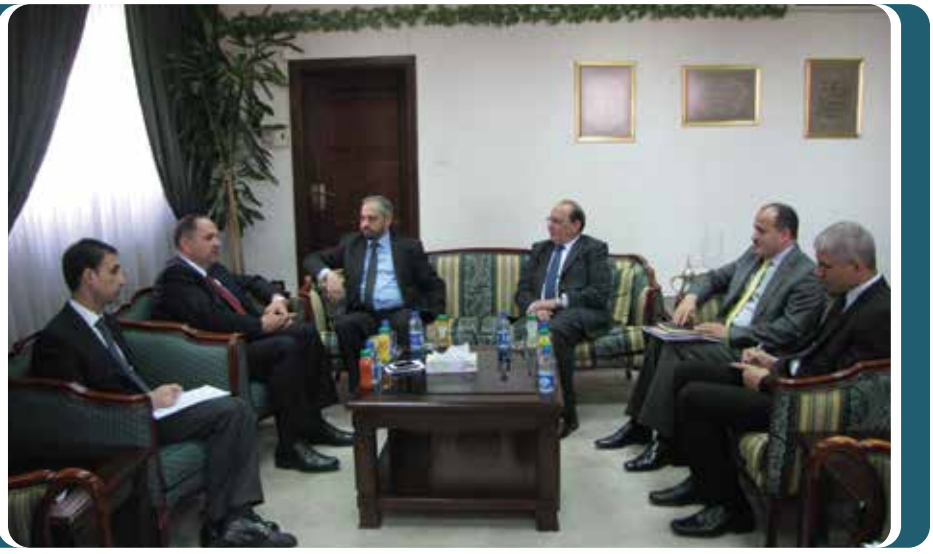

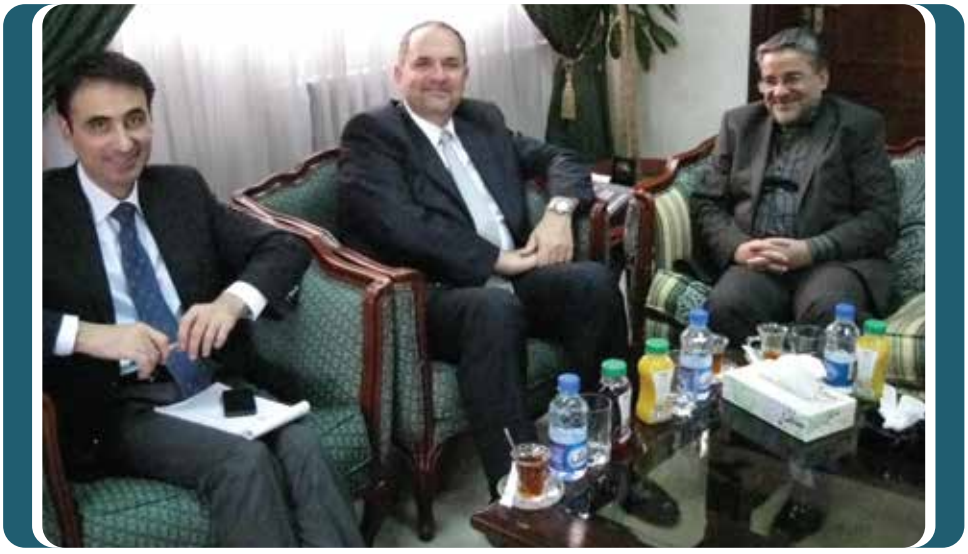

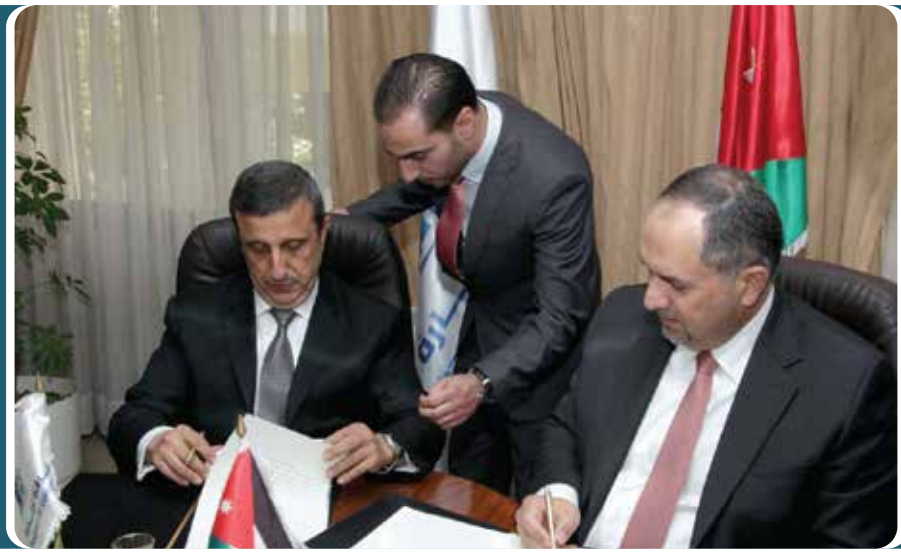

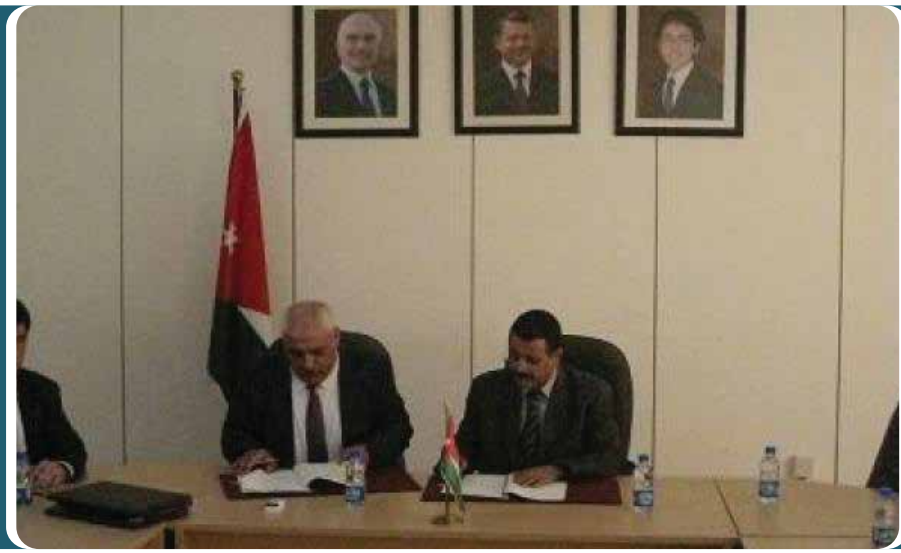

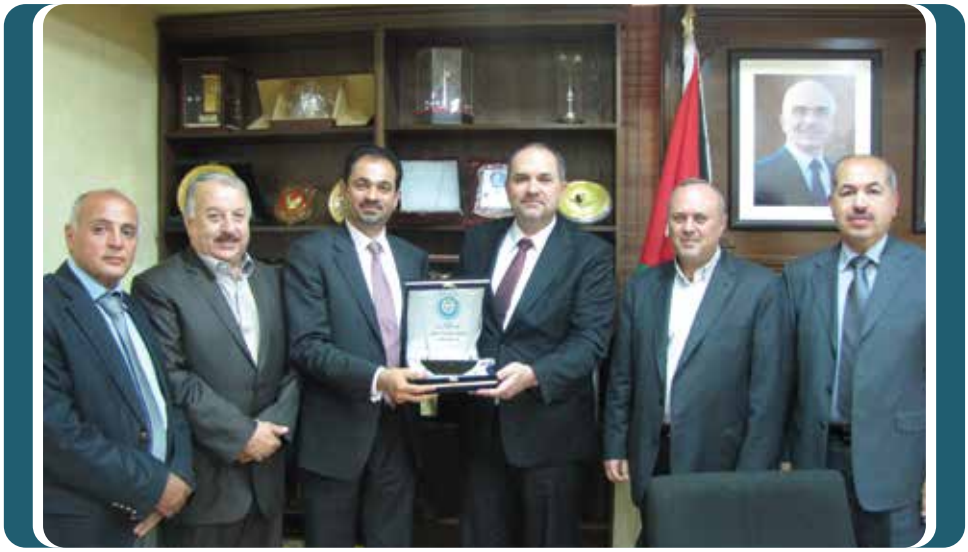

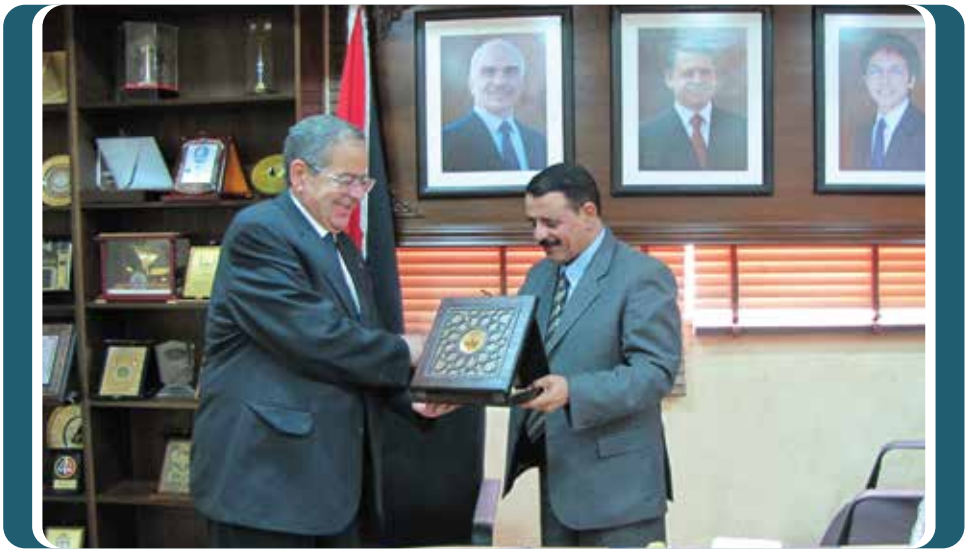

معالي الدكتور
بسام التهوني
وزير العدل
(Petra)

ABDULLAH II IBN ALHUSSEIN
المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة
ffice of the High Commissioner for Human Rights In partnership with the Public Security Directorate
(petra)

جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

unicef

وزارة العدل

وزارة العدل

وزارة العدل

جبل عمان - الدوار الثالث - شارع توفيق أبو الهدى - مقابل وزارة التخطيط والتعاون الدولي

للإستفسار عن خدمات الوزارة والمحاكم الإتصال على خدمة الرد الآلي : ٥٠٠٨٠٨٠

هاتف : ٤٦٠٣٦٣٠ ٦ ٩٦٢+ - فاكس : ٤٦٤٣١٩٧ ٦ ٩٦٢+

ص.ب : ٦٠٤٠ عمان - الأردن ١١١١٨

البريد الإلكتروني : feedback@moj.gov.jo

لتقديم طلبات التوظيف : jobs@moj.gov.jo

www.moj.gov.jo